**المحاضرة رقم (1): مدخل إلى البنوك**

يلعب القطاع المصرفي دور كبير في الجهود التنموية لمختلف دول العالم، فوجود قطاع مصرفي أكثر تطورا يعزز الكفاءة والنمو من خلال الوظائف التي يقدمها للاقتصاد والتي تذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كل من: تجميع رأس المال وفاعلية توزيعه توفير البيانات والمعلومات، توفير السيولة، إدارة المخاطر، إجراء معاملات التسوية، والقيام بدور الوسيط الذي يتم من خلاله تنفيذ السياسة النقدية.

تؤدي هذه الوظائف في مجملها إلى تعزيز القطاع الحقيقي، وذلك من خلال التعريف بالمشاريع المنتجة الأكثر ربحية، وتمويل تأسيسها وتوسعها، ومن خلال تجميع الموارد المالية إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية، كذلك تمويل فرص الابتكار والتطور التقني، وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري، وتعجيل خطوات التقدم التقني، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

**أولا: نشأة البنوك**

منذ حوالي 5000 سنة في بلاد ما بين النهرين، استخدم الناس ألواحا من الصلصال لتسجيل المبادلات بالمنتجات الزراعية المختلفة كالشعير والصوف، أو بالمعادن كالفضة وبالتأكيد استخدمت الحلقات والكتل الصفائح الفضية كنقود حاضرة (مثلما كانت الحبوب)، ومن المستحيل النظر إلى تلك الأدوات المالية القديمة دون الإحساس بالرهبة. فعلى الرغم من أنها كانت مصنوعة من تراب رخيص، فقد دامت أكثر من النقود الفضية التي ضربت في بوتوس (اليونان). ويعود تاريخ واحد من تلك الألواح إلى حكم الملك أمي ديتانا (1683 – 1647 قبل الميلاد) وقد كتب عليها بأن حاملها يستطيع أن يحصل على كمية معينة من الشعير وقت الحصاد. ولقد كان شمال إيطاليا في أوائل القرن الثالث عشر مقسما إلى عدد من المدن الإقطاعية، وكان من بقايا الإمبراطورية الرومانية الزائلة نظام العد(III,II,I ...) الذي لم يكن مناسب للقيام بالعمليات الحسابية المعقدة، خاصة في بيزا، حيث كان التجار يتنافسون من خلال التعامل بسبعة أنواع من القطع النقدية يجري تداولها. ولكي تكتشف أوروبا التمويل الحيث كان عليها أن تستورده، وهو ما قام بها شاب متخصص في الحساب يدعى ليوناردو دي فيبوناتشي Leonardo de Fibonacci بإدخاله أفكار في كتابه الرائد وهو كتاب الحساب Liber abaci سنة 102 المتضمن إدخال الرياضيات الشرقية حيث يجد فيه القراء شرحا للتكسير بالإضافة إلى مفهوم القيمة الحالية، والأهم من ذلك كله، كان إدخاله الأعداد العربية 1، 2، 3، ... وأوضح كيف يمكن تطبيقه على مسك الدفاتر التجارية، وعلى تحويل العملة وأهم من ذلك أيضا على تقدير الفوائد. ولقد أثبتت المراكز التجارية مثل بيزا، وفلورنسا القريبة أنها أرض خصبة لتلك البذور المالية، ولكن البندقية جاءت في المقدمة، لأنها كانت منفتحة أكثر من غيرها على التأثيرات الشرقية، حيث كان اليهود يوفرون القروض التجارية فيها على مدى قرن من الزمان تقريبا. وكان يقومون بأعمالهم أمام المبنى الذي كان يعرف بالبانكو روسو Banco rosso جالسين على مقاعدهم Banci وكان البانكو روسو يقع قرب وسط المدينة في الغيتو " اليهودي المزدحم.

ولقد كان لدى تجار البندقية سبب وجيه للقدوم إلى الغيتو اليهودي إذا ما أرادوا اقتراض الأموال. إذ كان الاقتراض بالربا خطيئة بالنسبة للمسيحيين، ولم يكن من المفترض يقرض اليهود بالفائدة، ولكنهم وجدوا عبارات ملائمة في كتاباتهم تقول للأجنبي تقرض بريا ولكن لأخيك لا تقرض بريا".

في أوائل القرن الرابع عشر، سيطرت على التمويل في إيطاليا بيوت مال ثلاثة في فلورنسا هي: بادي Bardi وبيروتشي Penuzzi وأتشيولي Acclaiuoli ، وقد زالت كلها في أربعينيات القرن الرابع العشر نتيجة تخلف مقرضين كبيرين عن السناد حينها برزت عائلة ميديتشي Medici في أعمال الصيرفة وأصبحوا يعرفون برجال البنوك Banchieri لأنهم شأنهم شأن اليهود في البندقية، كانوا يديرون أعمالهم وهم جالسين بالفعل على مقاعد (بنوك) خلف طاولات موضوعة في الطرقات.

وكان الأمر شديد الأهمية بالنسبة لأعمال آل ميديتشي الأولى هو الكمبيالات التجارية Cambium per literas التي تطورت خلال القرون الوسطى. وكانت وسيلة لتمويل التجارة (نظرا لتحريم الربا) وكان ذلك جوهر أعمال الأسرة ويعود الفضل في ذلك الظهور جزئيا إلى أعمال المحاسبة حيث يحتوي أرشيف دفاتر الأسرة على عدد من الميزانيات العامة الأولى حيث نجد الودائع والاحتياطات موجودة على جانب واحد (كالالتزامات) Vostro ونجد على الجانب الآخر القروض المقدمة للعملاء والكمبيالات التجارية (كالأصول) Nostro ولم يخترع آل ميديتشي هذه التقنيات ولكنهم طبقوها على نطاق واسع.

لقد أصبح الجهاز المصرفي الإيطالي نموذجا لدول شمال أوروبا التي حققت نجاحا تجاريا كبيرا في القرون التالية، وبالتحديد الهولنديون والانجليز بل وكذلك السويديون. وكانت الموجة الثالثة من التجديد المالي في أمستردام ولندن وستوكهولم. وشهد القرن السابع عشر تأسيس ثلاث مؤسسات مستحدثة، فقد أنشئ بنك أمستردام الصرف العملات Wisselbank في عام 1609 لحل مشكلة تداول العملات المتعددة للتجار، وبعد نحو نصف قرن أنشئ في ستوكهولم بنك ريكسبنك Riksbank عام 1956، حيث قام بالتداول في العملات على غرار بنك أمستردام بالإضافة أداء وظيفة الإقراض وتسهيل المدفوعات التجارية.

أما التجديد العظيم الثالث، فقد حدث في لندن بإنشاء بنك إنجلترا في عام 1694، وكان المقصد من إنشائه أولا هو تمويل نفقات الحرب (عن طريق تحويل جزء من ديون الحكومة إلى أسهم في البنك). واعتبارا من عام 1709 كان هو البنك الوحيد الذي يسمح له العمل على أساس أنه شركة مساهمة وفي عام 1742 احتكر إصدار النقد.

**ثانيا : تعريف البنوك**

 **أ- التعريف اللغوي**

إن مرادف كلمة بنك في اللغة العربية هي مصرف، وبمعنى المكان الذي توضع فيه الأموال وتقع بواسطته مبادلة العملة تحت إدارة خاصة. وكلمة بنك مشتقة من الكلمة الإيطالية banco والتي تعني المقعد ومن ثم المصطبة التي يجلس عليها البنكيون لتبديل عملاتهم.

**ب- التعريف الاصطلاحي**

لقد وردت العديد من التعريفات للبنوك وكان في مجملها تركز على الأعمال التي تقوم بها، لذلك اختلفت التعريفات الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين والأنظمة التي تحتضن مقراتها. ويعرف البنك بأنه: "مؤسسة مالية مرخصة يعمل على استلام الودائع وتقديم القروض وتوفير مختلف الخدمات المالية".

 **ثالثا : أنواع البنوك**

يتكون القطاع المصرفي في أي اقتصاد من عدة بنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه. يتصدر هذا القطاع المصرفي البنك المركزي في كل دولة، وفي حالات خاصة هناك بنك أعلى من البنوك المركزية في الدول التي تعتمد ولايات فدرالية مثل البنك الفدرالي الأمريكي أو دول متحدة مثل البنك المركزي الأوربي.

ويمكن تقسيم القطاع المصرفي حسب الشكل رقم (1).

**الشكل رقم(1): أنواع البنوك**



يظهر لنا الشكل رقم (1) أنه يمكن تقسيم البنوك حسب عدة معايير وهي:

**أولا من حيث الوضع القانوني**

يمكن تقسيم البنوك حسب هذا المعيار إلى:

**أ- بنوك عامة** : وهي البنوك التي تملكها الدولة.

**ب - بنوك خاصة :** وهي بنوك يملكها أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

**ج- بنوك مختلطة**: وهي بنوك ملكيتها مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص. ثانيا من حيث الملكية

يمكن تقسيم البنوك من حيث الملكية إلى:

**أ - بنوك خاصة:** تعود ملكيتها لشخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء

**ب- بنوك مساهمة:** تأخذ هذه البنوك شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال وتطرح أسهمها للاكتتاب.

**ج- بنوك تعاونية:** تعود ملكيتها لجمعيات تعاونية أو نقابات مهنية.

**ثالثا: من حيث الجنسية**

يمكن تقسيم البنوك حسب الجنسية إلى:

**أ - بنوك وطنية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين مقيمين.

 **ب- بنوك أجنبية :** وهي البنوك التي تعود ملكيتها لرعايا دولة أخرى غير المقيمين.

**ج- بنوك إقليمية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى عدد من دول منطقة معينة مثل صندوق النقد العربي.

**د- بنوك دولية :** وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى هيئات دولية مثل البنك الدولي.

**رابعا :من حيث طبيعة أعمالها**:

تقسم البنوك حسب طبيعة الأعمال التي تقوم بها إلى:

**أ- بنوك مركزية** وهي بنوك تنشؤها وتملكها الدولة وتتولى عملية الإشراف والتوجيه والرقابة على القطاع المصرفي.

**ب- بنوك تجارية:** وهي مؤسسة تقبل الودائع وتمنح القروض كنشاط رئيسي لها بالإضافة إلى قيامها بأنشطة مصرفية أخرى.

**ج- بنوك متخصصة:** وهي بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين فلاحي، صناعي، عقاري،...

**د-بنوك إسلامية:** وهي بنوك تقوم بنشاطها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية (عدم التعامل بما يخالف الشريعة

كالربا (...)

**هـ - بنوك شاملة:** وهي بنوك تقوم بعمليات مصرفية متنوعة سواء من حيث الموارد أو الاستخدامات.

 **و - بنوك الكترونية :** وهي بنوك يقوم فيها العميل بإدارة حساباته أو أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الانترنت.

**المحاضرة رقم(2): القوائم المالية للبنك**

تعتبر القوائم المالية للبنك إحدى أهم أدوات التسيير البنكي، حيث تعتبر مصدر المعلومة المالية التي تبنى على أساسها مختلف القرارات المالية والتسييرية. لعرض مختلف هذه القوائم المالية في البنوك التجارية بصفة عامة مع إبراز لهذه القوائم في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة في الجزائر .

وتتمثل القوائم المالية للبنوك التجارية في:

**أولا الميزانية**

تتضمن الميزانية لأي بنك تجاري من جانبين، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات (أو استخدامات أموال البنك)، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات (أو مصادر أموال البنك). وتظهر مكونات الموجودات (الأصول في الميزانية متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر الأصول الأشد سيولة أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات، تليها الأقل سيولة ثم الأقل ،وهكذا، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها، فتظهر الودائع في البدء فالأصول المقترضة ثم رأس المال الممتلك.

ويمكن تمثيل ميزانية بنك تجاري في الجدول الموالي.

**جدول رقم (1): ميزانية بنك تجاري**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الموجودات (الاستخدامات) | المبالغ | المطلوبات(المصادر) | المبالغ |
| 1- الأرصدة النقدية الجاهزة |  | 1- الودائع |  |
| نقد في الصندوق | Xxx | ودائع تحت الطلب | xxx |
| أرصدة لدى البنك المركزي | Xxx | ودائع التوفير | xxx |
| أرصدة لدى البنوك التجارية | Xxx | ودائع لأجل | xxx |
| أرصدة سائلة أخرى | Xxx | 2- رأس المال الممتلك |  |
| 2-محفظة الحوالات المخصومة |  | رأس المال المدفوع | xxx |
| أذونات الخزينة | Xxx | الاحتياطات | xxx |
| الأوراق التجارية المخصومة | Xxx | الأرباح المحتجزة | xxx |
| 3- محفظة الأوراق المالية |  | 3- الأموال المقترضة طويلة الأجل |  |
|  سندات الحكومة | Xxx | الاقتراض من سوق رأس المال | xxx |
| أسهم وسندات غير حكومية  | Xxx | 4- الأموال المقترضة قصيرة الأجل |  |
| 4- قروض وسلف |  | الاقتراض من البنوك التجارية | xxx |
|  قروض قصيرة الأجل | Xxx | الاقتراض من البنك المركزي | xxx |
| قروض طويلة الأجل | Xxx | 5- مصادر تمويل أخرى |  |
| سلف | Xxx | التأمينات المختلفة | Xxx |
| 5- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل | Xxx | أرصدة وصكوك مستحقة الدفع | xxx |
| 6- العقارات والموجودات الأخرى |  |  حسابات دائنة  | xxx |
|  أثاث وسيارات | Xxx | مطلوبات أخرى | Xxx |
| موجودات أخرى | Xxx |  |  |
| مجموع الموجودات | Xxx | مجموع المطلوبات | Xxx |

 1 **المصادر**: يظهر لنا جدول رقم (1) أن مصادر الأموال في البنك تعتبر نقطة الانطلاق الأولى نحو تشكيل سياسة التوظيف به، وبهذا على البنك الاهتمام بنوعية موارده والعمل على استقرار نموها وتنقسم مصادر الأموال في البنك إلى قسمين هما:

**+ المصادر الداخلية** : تعبر المصادر الداخلية للأموال في البنوك عن حقوق الملكية، وتعد حقوق الملكية ضمانا لحقوق المودعين فإذا حقق البنك خسارة فإن المساهمين لا يحصلون على رأس مالهم وحقوقهم إلا بعد أن يحصل أصحاب الودائع على حقوقهم وتتضمن المصادر الداخلية كل من:

**أ- رأس المال**

يتمثل رأس مال البنوك في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، وقد يتعرض مقدرا رأس مال البنك إلى التغيير أثناء حياته ونتيجة لسير أعماله سواء بالزيادة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو زيادة قيمة الأسهم القديمة أو بالنقصان عن طريق انخفاض قيمة الأسهم. وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل، إذ يتم بموجب رأس المال إيجاد الكيان الاعتباري للبنك وإعداده ليتمكن من ممارسة النشاط المصرفي. ويعد رأس المال من الضمانات لحقوق المودعين إذ يمتص النقص الحاصل في موارد البنك عندما يستثمرها، فرأس المال يعد بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين. ويعد رأس المال من أكثر بنود خصوم البنك التجاري ثباتا واستقرارا ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.

 **ب- الاحتياطات**

الاحتياطات هي عبارة عن المبالغ المقتطعة من الأرباح المحققة للبنك لتدعيم مركزه المالي والمحافظة على رأس ماله من أي اقتطاع في حالة وقوع خسارة ما، فهي تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالبنك، وتكون مبالغها من حق المساهمين لأنها تقتطع من الأرباح التي كان من المفروض أن تتوزع عليهم، وتشمل الاحتياطات ما يلي:

**- الاحتياط القانوني:** هو الذي تفرضه السلطات النقدية على البنوك، وهو عبارة عن اقتطاع نسبة معينة من الأرباح الصافية التي تحققها البنوك لتبقى داخل البنك ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتحدد هذه النسبة تبعا للأوضاع الاقتصادية والقانون الدولة التي يوجد بها البنك.

**- الاحتياط النظامي:** نكون أمام الاحتياط النظامي عندما يتضمن عقد الشركة ونظامها الأساسي نصا يقتضي تكوين احتياطي يخصص لمواجهة الأغراض التي يحددها النظام ويسمى في هذه الحالة الاحتياطي النظامي نظرا لأن نظام الشركة هو الذي يقتضي البت فيه، على خلاف الاحتياطي القانوني الذي يقرره القانون. هذا الاحتياطي لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالبنك، وبذلك لن يعرف أصحاب الودائع أو البنك الخسارة إلا في الحالة التي تكون فيها الخسارة أكبر من مقدار الاحتياطي الموجود، ونادرا ما يحدث هذا في الظروف الاقتصادية العادية.

-**الاحتياط الاختياري:** وهو الاحتياطي الذي تقرره الجمعية العامة العادية لمواجهة نفقات طارئة.

 **ج- حصص الأرباح غير الموزعة**

تمثل أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة على ذلك، وهذا لأغراض مالية واقتصادية، ويتم استخدامها لدعم المركز المالي للبنك وتوسيع نشاطاته في تمويل استثمارات جديدة مما يعطي له القوة لمنافسة البنوك.

**د - المخصصات**

يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل الاستهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق.

ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما مخصصات استهلاك الأصول ومخصصات مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط سعر الأوراق المالية. وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للبنوك وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويل الأجل.

**+ مصادر خارجية** : تتمثل هذه المصادر في:

**أ- الودائع**

يندرج تحت هذه المجموعة كل من أرصدة الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية والأرصدة الدائنة في الحسابات المدينة) وأرصدة الودائع الآجلة (الحسابات لأجل وبإخطار سابق) وأرصدة الودائع الادخارية (حسابات

التوفير).

**ب- الأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلون**

وتشمل الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء التجارية أو المتخصصة وكذلك الأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلين بالخارج والناتجة عن التعامل المصرفي فيما بينها.

**ج -المبالغ المقترضة من المؤسسات البنكية**

وتشمل الأموال المقترضة سواء قصيرة أو طويلة الأجل من البنك المركزي أو البنوك التجارية والبنوك والمراسلين في الخارج.

**د - الخصوم الأخرى**

وتشمل القيود تحت التسوية والإيرادات المدفوعة مقدما، والمصروفات المستحقة والحسابات الدائنة الأخرى التي لا تندرج تحت أي من المجموعات المحاسبية السابقة.

**2 الاستخدامات** : بالإضافة إلى جانب المطلوبات تحتوي ميزانية البنك على جانب الموجودات (الأصول)، ويقصد بها الأموال التي يتم بها أو في ضوءها توزيع الموارد المالية المتاحة للبنك بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة، التي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة ومن حيث تحقيق الأرباح، ويتضمن هذا الجانب من ميزانية البنك أساسا ما يلي:

 **أ- الأرصدة النقدية الجاهزة**

تعد الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر البنود سيولة، وتتألف من جزئين: الأول هو كمية النقود الحاضرة التي يتحتم على البنك الاحتفاظ بها في الصندوق، لمواجهة طلبات سحب المودعين الأرصدة حساباتهم الجارية، أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي تستحق ميعاد دفعها (مثل الودائع لأجل أو بإخطار) ويتوقف مقدار النقود التي يجب على البنك الاحتفاظ بها في الصندوق، على ما يتوقعه من مسحوبات في أية لحظة. والثاني يتمثل في الأرصدة النقدية الدائنة، التي يجب أن يحتفظ بها البنك لدى البنك المركزي ويكون بنسبة معينة من الودائع، ويحدد القانون الحد الأدنى لها.

إضافة إلى ذلك، تعد الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك لدى بعضها البعض والعملات الأجنبية والذهب والصكوك المستحقة على البنوك الأخرى من الأرصدة النقدية الجاهزة أيضا.

إن جميع هذه الأرصدة النقدية الحاضرة، التي يحتفظ بها البنك، تتمتع بأقصى درجات السيولة، غير أنها لا تنتج دخلا، ولهذا تحاول البنوك أن تقلل من مقدارها إلى أقل قدر ممكن بما يتفق والقوانين المصرفية.

**ب - محفظة الحوالات المخصومة**

 تكون الحوالات المخصومة البند الثاني من الأصول، وهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة، لأنها تمثل قروضا قصيرة الأجل، ويتم ذلك بشراء أذونات الخزينة والأوراق التجارية، وطبيعي أن تكون أسعار فائدتها أكثر انخفاضا من الأوراق المالية المتوسطة وطويلة الأجل. ونجد ضمن هذا البند:

**- أذونات الخزينة**

وهي عبارة عن نوع من السندات الأذنية التي تصدرها الدول الأجل قصير تتعهد فيها بأن تدفع مبلغا معينا في تاريخ معين لاحق زهي تستعمل لسد العجز المؤقت الناجم عن عدم التطابق الزمني بين الإيرادات والمصروفات في الميزانية، وتتراوح مدتها بين بضعة أسابيع وسنة واحدة.

**-الأوراق التجارية المخصومة**

وهي عبارة عن صكوك ائتمان قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها في أغلب الأحيان ثلاثة أشهر، وتتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء في وقت معين ومكان معلوم، ويمكن تداول هذا النوع من الأوراق بالمناولة إذا كان لحاملها أو بالتظهير إن كانت شخصية، فيقابلها البنك التجاري كأداة وفاء لتسوية الديون، ويقبل الأفراد التعامل بهذه الصكوك باعتبارها أداة وفاء نظرا لإمكانية تحويلها إلى نقود حاضرة قبل حلول ميعاد استحقاقها بعد استنزال مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة الواقعة بين تاريخ خصم الورقة وميعاد استحقاقها مضافا إليها عمولة البنك ومصاريف التحصيل.

**ج -محفظة الأوراق المالية**

تستثمر بعض البنوك جزءا من مواردها في شراء الاوراق المالية التي توفر دخل مرتفع وإن كانت أقل الأصول سيولة، ذلك أن حملة الأوراق المالية لا يستردون قيمتها إلا بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن، ونتيجة لذلك فإن القيمة الرأسمالية لهذه الوراق تنقلب صعودا او نزولا وتتناسب عكسيا مع سعر الفائدة الجاري في السوق وعلى الرغم من أن هذه الأوراق المالية عي استثمار قليل السيولة نسبيا إلا أنه من الممكن التعامل بها بالبيع والشراء بسهولة إذا وجدت سوق مالية واسعة وتحتوي محفظة الوراق المالية على مجموعتين من الأوراق:

- سندات الحكومة والمؤسسات العامة والإدارات المحلية وهي السندات التي تصدرها الحكومة أو المضمونة بواسطة الحكومة، ويعتبر هذا النوع من الأوراق المالية أكثر ثباتا وأقل إيرادا مقارنة بالأوراق المالية الأخرى، ويكون البنك المركزي مستعدا لشرائها بصورة دائمة من البنوك عند الضرورة.

-الأوراق المالية الأخرى

وتشمل هذه المجموعة من الأوراق المالية مجموعة الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات والمشروعات غير الحكومية المختلفة.

**د- القروض والسلف**

تكون القروض والسلف الشطر الأعظم من أصول البنك التجاري، وتعتبر القروض والسلف أوفر أصول البنك أغلا لا للأرباح، وإن كانت لا تمتع بسيولة عالية، إذ يقابل زيادة سعر الفائدة الذي تأخذه البنوك على القروض والسلف عن متوسط أسعار الفائدة التي تدرها سائل الأصول.

**هـ - صكوك وسحوبات قيد التحصيل**

يعد هذا البند من بنود توظيف الأموال المهمة، فعندما يودع أحد المودعين في حسابه صكوك مسحوبة على بنك آخر تمنح بعض البنوك لهذا المودع تسهيلات بأن تسجل له قيمة الصك في حسابه الجاري وتضع هذه القيمة تحت تصرفه فورا وقبل أن تحصل على قيمة الصك خلال عملية المقاصة.

وتكون البنوك بذلك قد أقرضت هذا المودع قيمة الصك للفترة الزمنية التي ستنقضي بين إيداع الصك وتحصيل قيمته، ولهذه الأسباب يظهر هذا البند في ميزانية البنك، وقد تشترط بعض البنوك أن لا يقوم المودع بسحب قيمة الصك إلا بعد أن يحصل عليها البنك، ولكن الاتجاه الحديث هو منح التسهيل السالف الذكر.

وتشكل الأموال الموظفة على هذا الشكل عبئا على البنك حيث أنها عبارة عن قروض بدون فوائد، ولكن البنوك توازن هذا العبء بتوظيف فائض الأموال التي تتجمع عندها بعد تحصيل قيمة الصك.

**و- العقارات والموجودات الأخرى**

إن البنوك لا تفضل الاستثمار في الموجودات الثابتة إلا في حدود حاجاتها للقيام بأعمالها المصرفية المعتادة ، وتتألف أهم الموجودات الثابتة التي تستثمر فيها البنوك أموالها في الأبنية والأثاث والسيارات والمعدات وغيرها اللازمة لسير عمليات البنك.

**المحاضرة رقم (3) الميزانية في البنوك الجزائرية**

**مثال**: نموذج الميزانية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة في الجزائر

تتكون الكشوف المالية في الجزائر حسب نص المادة 2 من النظام رقم 09-05 المتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها من الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج...

وتتكون الميزانية من جانبين أصول وخصوم حسب الجدول التالي:

**جدول رقم (2) نموذج ميزانية بنك في الجزائر**

 **أولا: الأصول (بآلاف دج)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | الأصول | الملاحظة | السنة ن | السنة ن-1 |
| 1 | الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية |  |  |  |
| 2 |  أصول مالية مملوكة لغرض التعامل |  |  |  |
| 3 | أصول مالية جاهزة للبيع |  |  |  |
| 4 | سلفيات وحقوق على الهيئات المالية |  |  |  |
| 5 | سلفيات وحقوق على الزبائن |  |  |  |
| 6 | أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق |  |  |  |
| 7 | الضرائب الجارية – أصول |  |  |  |
| 8 | الضرائب المؤجلة – أصول |  |  |  |
| 9 | أصول أخرى |  |  |  |
| 10 | حسابات التسوية |  |  |  |
| 11 | المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة |  |  |  |
| 12 | العقارات الموظفة  |  |  |  |
| 13 | الأصول الثابتة المادية |  |  |  |
| 14 | الأصول الثابتة غير المادية |  |  |  |
| 15 | فارق الحيازة |  |  |  |
|  | مجموع الأصول |  |  |  |

**ثانيا: الخصوم (بآلاف دج)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | الخصوم | الملاحظة | السنة ن | السنة ن-1 |
| 1 | البنك المركزي |  |  |  |
| 2 | دیون تجاه الهيئات المالية |  |  |  |
| 3 | ديون تجاه الزبائن  |  |  |  |
| 4 | ديون ممثلة بورقة مالية |  |  |  |
| 5 | الضرائب الجارية – خصوم |  |  |  |
| 6 | الضرائب المؤجلة – خصوم |  |  |  |
| 7 | خصوم أخرى |  |  |  |
| 8 | حسابات التسوية |  |  |  |
| 9 | مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء |  |  |  |
| 10 | إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمار |  |  |  |
| 11 | أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة |  |  |  |
| 12 | ديون تابعة |  |  |  |
| 13 | رأس المال |  |  |  |
| 14 | علاوات مرتبطة برأس المال |  |  |  |
| 15 | احتياطات |  |  |  |
| 16 | فارق التقييم |  |  |  |
| 17 | فارق إعادة التقييم |  |  |  |
| 18 | ترحيل من جديد (+/-) |  |  |  |
| 19 | نتيجة السنة المالية (+/-) |  |  |  |
|  | مجموع الخصوم |  |  |  |

**1) بنود الأصول**

**البند 1: الصندوق، البنك المركزي الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية**

يشمل هذا البند ما يأتي:

- الصندوق الذي يحتوي على الأوراق والقطع النقدية الجزائرية والأجنبية التي لها سعرا قانونيا وكذا الشيكات السياحية،

-الموجودات لدى البنك المركزي، الموجودات لدى الخزينة العمومية،

-الموجودات لدى مركز الصكوك البريدية لبلد إقامة المؤسسة الخاضعة التي يمكن سحبها في أي وقت أو التي تستلزم مهلة أو إشعار مسبق مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد.

تدرج المستحقات الأخرى على هذه المؤسسات ضمن البند 4.

 **البند 2: أصول مالية مملوكة لغرض التعامل**

يشمل هذا البند الأصول المالية المكتسبة من طرف المؤسسة الخاضعة لغرض تحقيق ربح في رأس المال في أجل قصير .

يتعلق الأمر بالأصول المالية المكتسبة لغرض إعادة بيعها في الأجل القصير في إطار أنشطة السوق. يستند معيار التصنيف على نية الشراء وإعادة البيع على المدى القصير لتحقيق الأرباح.

 **البند 3: أصول مالية جاهزة للبيع**

يشمل هذا البند الأصول المالية التي لا تدرج ضمن البنود 2، 4، 5، 6 و 11.

 **البند 4: قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية**

القروض والحسابات الدائنة هي أصول مالية ذات دفع محدد أو قابلة للتحديد وغير مسعرة في سوق نشيط.

يشتمل هذا البند على مجموع الفروض والحسابات الدائنة، بما فيها المستحقات التابعة على المؤسسات المالية المحازة بموجب العمليات المصرفية.

كما تظهر أيضا ضمن هذا البند القيم المستلمة على سبيل الأمانة مهما كانت الأداة المجسدة للعملية، عندما تتم هذه العمليات مع المؤسسات المالية. يشتمل هذا البند أيضا على الحسابات الدائنة المحازة على الهيئات المالية من جراء عمليات الإيجار- التمويل.

**البند 5 :قروض وحسابات دائنة على الزبائن**

 القروض والحسابات الدائنة هي أصول مالية ذات دفع محدد أو قابلة للتحديد وغير مسعرة في سوق نشيط.

يشتمل على مجموع السلفيات والحقوق المحازة بموجب العمليات المصرفية، على الزبائن من غير المؤسسات المالية.

كما يشتمل على الحقوق المحازة على الزبائن من غير الهيئات المالية من جراء عمليات الإيجار - التمويل.

**البند 6 : أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق**

يشمل هذا البند الأصول المالية التي تتوج بمدفوعات محددة أو قابلة للتحديد وذات استحقاق محدد التي تنويها المؤسسة المالية وتستطيع الحفاظ عليها حتى أجال استحقاقها.

 **البند 7: الضرائب الجارية - أصول**

يسجل هذا البند التسبيقات والحسابات المدفوعة للدولة خاصة بموجب الضريبة على النتائج والرسوم على رقم الأعمال.

بصفة عامة، يسجل هذا البند فائض الدفع على المبلغ المستحق بموجب الفترة أو الفترات السابقة.

 **البند 8 الضرائب المؤجلة - أصول**

يسجل هذا البند مبالغ الضرائب على النتائج القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة (حالة عبه مدرج في حسابات السنة المالية على أن تتم قابلية حسمه على الصعيد الجبائي خلال السنوات المالية المقبلة).

 **البند 9 : أصول أخرى**

يشتمل هذا البند خاصة على المخزونات والحقوق على الغير التي لا تظهر في بنود الأصول الأخرى، باستثناء حسابات التسوية.

كما يتضمن هذا البند رأس المال المكتتب غير المطلوب أو غير المسند رغم طلبه، من رأس المال

**البند 10 حسابات التسوية**

 يشتمل هذا البند، على الخصوص، على مقابل الأرباح الناجمة عن تقييم عمليات خارج الميزانية، لا سيما العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة، والأعباء المسجلة مسبقا والإيرادات للتحصيل.

 **البند:11: المساهمات في الفروع المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة**

 يشمل هذا البند سندات المساهمة في الفروع المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة غير المملوكة التي لم تتم حيازا ضمن الغرض الوحيد المتمثل في التنازل عنها في مستقبل قريب.

السندات المساهمة هذه هي سندات التي يقدر أن امتلاكها لمدة طويلة يفيد نشاط المؤسسات الخاضعة وتمكنها من ممارسة نفوذ معين على المؤسسة المصدرة للسندات أو ممارسة الرقابة عليها.

 **البند :12: العقارات الموظفة**

يشمل الأملاك العقارية (أراضي، بناية أو جزء من البناية المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة لتقاضي إيجار و/أو تثمين رأس المال.

 العقارات الموظفة ليست موجهة نحو :

- الاستعمال في إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات أو أغراض إدارية.

-البيع في إطار النشاط العادي.

كما يتضمن العقارات (غير مشغولة) المملوكة لغرض الإيجار في إطار عقد إيجار بسيط.

 **البند 13: الأصول الثابتة المادية**

يشمل هذا البند الأصول المادية المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة لغرض الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار، الاستعمال لأغراض إدارية والتي من المفروض أن تتعدى مدة استعمالها ما بعد السنة المالية. كما يشمل أيضا هذا البند الأملاك المنقولة المؤجرة مسبقا في إطار عقد الإيجار - التمويل.

كما يشمل هذا البند بشكل خاص، على الأراضي والمباني المنشأت التقنية والأصول الثابتة المادية الأخرى والأصول الثابتة قيد الإنجاز باستثناء العناصر المسجلة في البند 12 من الأصول.

 **البند :14: الأصول الثابتة غير المادية**

الأصول الثابتة غير المادية هي أصول قابلة للتحديد غير نقدية وغير مادية، مراقبة ومستعملة من طرف المؤسسة الخاضعة في إطار أنشطتها العادية. كما يشمل هذا البند المحلات التجارية المكتسبة، والعلامات، والبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى، الإعفاءات، ومصاريف التطوير.

**البند 15: فارق الحيازة**

يسجل هذا البند فارق الحيازة إيجابيا كان أو سلبيا الناتج عن تجميع مؤسسات في إطار عملية اقتناء أو انصهار

فارق الحيازة هو أصل غير محدد، وعليه يجب أن يميز عن التثبيتات المعنوية التي هي بالتعريف أصول معرفة.

**2) بنود الخصوم**

 **البند 1 البنك المركزي**

يشتمل هذا البند على الديون تجاه البنك المركزي لبلد إقامة المؤسسة الخاضعة، والمستحقة تحت الطلب أو التي تستلزم مهلة أو إشعارا مسبقا مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد.

كما تسجل الديون الأخرى تجاه هذه الهيئات في البند 2 من الخصوم.

**البند :2: ديون تجاه الهيئات المالية**

 يشتمل هذا البند على الديون الخاصة بالعمليات المصرفية تجاه الهيئات المالية باستثناء الاقتراضات التابعة المدرجة في البند 12 من الخصوم والديون المجمدة بورقية مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية والمسجلة في البند 4 من الخصوم.

تدرج أيضا ضمن هذا البند القيم الممنوحة على سبيل الأمانة مهما كانت الأداة المجسدة للعملية، عندما تتم هذه العمليات مع المؤسسات المالية.

**البند 3 ديون تجاه الزبائن**

يشتمل هذا البند على الديون تجاه الأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية، باستثناء الاقتراضات التابعة المدرجة في البند 12 من الخصوم والديون المجمدة بورقة مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية والمسجلة في البند 4 من الخصوم.

**البند 4 ديون ممثلة بورقة مالية**

يشتمل هذا البند على الديون الممثلة بأوراق مالية أصدرا المؤسسة الخاضعة في الجزائر وفي الخارج، باستثناء الأوراق المالية المشروطة المسجلة في البند 12 من الخصوم. تدرج أيضا ضمن هذا البند، سندات الصندوق والأوراق المالية للسوق ما بين البنوك والأوراق المالية للمستحقات القابلة للتداول الصادرة في الجزائر، والأوراق المالية من نفس النوع الصادرة في الخارج والسندات والأوراق المالية الأخرى ذات العائد الثابت.

**البند 5 الضرائب الجارية - خصوم**

يسجل هذا البند الضريبة الواجب دفعها على السنة أو السنوات المالية السابقة في عدم تسديدها.

 **البند 6 الضرائب المؤجلة - خصوم**

يسجل هذا البند مبلغ الضرائب المستحقة الواجبة الدفع أثناء السنوات المالية القادمة (حالة منتوج سجل محاسبيا لكن يخضع للضريبة خلال السنوات المالية القادمة).

 **البند 7: خصوم أخرى**

يشتمل هذا البند، بالخصوص على الديون تجاه الغير والتي لم تدرج في البنود الأخرى من الخصوم، باستثناء حسابات التسوية المسجلة في البند 8.

 **البند 8 حسابات التسوية**

يشتمل هذا البند، بالخصوص على مقابل الخسائر الناجمة عن تقييم عمليات خارج الميزانية، لا سيما العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة والإيرادات الملاحظة مسبقا والأعباء للدفع.

**البند 9 مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء**

يشتمل هذا البند على المؤونات المخصصة لتغطية تلك الخسائر التي يحتمل وقوعها بسبب تشوه حوادث والتي يكون تقييمها وتحقيقها غير مؤكدين.

كما يدرج ضمن هذا البند المؤونات على المعاشات والالتزامات المماثلة (التزامات التقاعد) لصالح المستخدمين والشركاء والوكلاء الاجتماعيين المؤسسات الخاضعة.

**البند 10 إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستثمارات**

يشتمل هذا البند على الإعانات لفائدة المؤسسات الخاضعة لغرض:

- حيازة ممتلكات معينة أو إنشائها.

- تمويل أنشطتها طويلة الأجل إقامة كيانات في الخارج، البحث عن سوق جديدة. البند :11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة

يشتمل هذا البند على المبالغ المخصصة لتغطية المخاطر العامة، عندما يستلزم الحذر ذلك، بالنظر للمخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.

 **البند :12: ديون تابعة**

يشتمل هذا البند على الأموال المتأتية من إصدار الأوراق النقدية أو الاقتراضات التابعة التي لا يمكن تسديدها، في حالة التصفية، إلا بعد إبداء الدائنين الآخرين عدم رغبتهم في ذلك.

 **البند :13: رأس المال**

يشتمل هذا البند على القيمة الاسمية للأسهم والأوراق المالية الأخرى التي تكون رأس

المال الاجتماعي.

**البند 14 علاوات مرتبطة برأس المال**

يشتمل هذا البند على العلاوات المرتبطة برأس المال المكتتب، لا سيما علاوات الإصدار والمساهمة والاندماج والانفصال أو تحويل السندات إلى أسهم.

 **البند 15 احتياطات**

يشتمل هذا البند على الاحتياطات المخصصة عن طريق الاقتطاع من الأرباح السنوية المالية السابقة.

**البند 16: فارق التقييم**

يسجل هذا البند رصيد الأرباح والخسائر غير المفيد في النتيجة، والناتج عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية، وفقا للتنظيم.

**البند :17: فارق إعادة التقييم**

يسجل هذا الحساب فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الملاحظة على الأصول الثابتة التي تكون موضوع إعادة تقييم حسب الشروط التنظيمية.

**البند 18: مبالغ مرحلة**

يعبر هذا البند عن المبلغ المتراكم للجزء من نتائج السنوات المالية السابقة الذي لم يقرر تخصيصه بعد.

**البند :19: نتيجة السنة المالية**

 يسجل هذا البند ريح أو خسارة السنة المالية.

**3) الأنشطة خارج الميزانية**

يضاف إلى القوائم المالية للبنك عادة ما يسمى بالأنشطة خارج الميزانية، وتتمثل في مجموع الالتزامات على أو لصالح البنك، وهي بذلك تنقسم إلى:

 **أ- تعهدات ممنوحة**

وتسمى أيضا الالتزامات العرضية، وهي العمليات المتمثلة خاصة في التزامات معطاة من طرف البنك وإن لم يكن فيها خروج للأموال، لأن فيها نوعا من المخاطرة بالنسبة للبنك كقيمة خطابات الضمان غير المغطاة، وقيمة الكمبيالات في القبول أو التعهد، سواء لصالح العملاء أو البنوك والمؤسسات المالية.

 **ب - تعهدات مقبوضة**

وهي الضمانات المقبوضة والتعهدات سواء من العملاء أو البنوك والمؤسسات المالية، وهي تمثل بالمقابل مصر أمان بالنسبة للبنك.

ويلاحظ على الأنشطة خارج الميزانية أنها توضع في قائمة مستقلة لوحدها لعدم وجود مكان لها في ميزانية البنك، فالالتزامات المعطاة ليست استخداما لأن ليس فيها خروج للأموال، كما أن الالتزامات المقبوضة ليست ملكا للبنك.

**المحاضرة رقم 4 الأنشطة خارج الميزانية**

**مثال:** نموذج الأنشطة خارج الميزانية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة في الجزائر

يتمثل كشف الأنشطة خارج الميزانية حسب النموذج المعروض في الجدول الموالي.

**جدول رقم (3) نموذج خارج الميزانية بألاف دج**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | الالتزامات | الملاحظة | السنة ن | السنة ن-1 |
| أ | **التزامات ممنوحة** |  |  |  |
| 1 | التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية |  |  |  |
| 2 | التزامات التمويل لفائدة الزبائن |  |  |  |
| 3 | التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية |  |  |  |
| 4 | التزامات ضمان بأمر الزبائن |  |  |  |
| 5 | التزامات أخرى ممنوحة |  |  |  |
| ب | **التزامات محصل عليها** |  |  |  |
| 6 | التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية |  |  |  |
| 7 | التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية |  |  |  |
| 8 |  التزامات أخرى محصل عليها |  |  |  |

**محتوى بنود خارج الميزانية**

**البند 1: التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية**

يشتمل هذا البند، خصوصا على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية الهيئات المالية.

**البند :2: التزامات التمويل لفائدة الزبائن**

يشتمل هذا البند، خصوصا على فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن.

 **البند 3 التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية**

يشتمل هذا البند، خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية.

 **البند 4 التزامات ضمان بأمر الزبائن**

يشتمل هذا البند، خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية.

 **البند 5: التزامات أخرى ممنوحة**

يشتمل هذا البند، خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل المؤسسة الخاضعة.

**البند 6 التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية**

يشتمل هذا البند، خصوصا على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة المحصل عليها من الهيئات المالية.

**البند 7: التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية**

يشتمل هذا البند على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية.

 **البند 8: التزامات أخرى محصل عليها**

يشتمل هذا البند، خصوصا، على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف المؤسسة الخاضعة.

**المحضرة رقم 5 قائمة الدخل**

ويطلق عليها حساب الأرباح والخسائر، وتمثل نتيجة السياسات والقرارات والإجراءات التي اتخذها البنك، خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة، أي أنها تبين نتيجة أعمال البنك من ربح أو خسارة. ويتم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وخاصة المبادئ التالية:

- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات

- مبدأ التحقق من الإيرادات

- مبدأ الاستحقاق

- مبدأ الفترة الزمنية

- مبدأ التكلفة التاريخية

ويوضح الجدول الموالي نموذجا لحساب الأرباح والخسائر لبنك تجاري.

**جدول رقم:(4): حساب الأرباح والخسائر لبنك تجاري**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة الحالية | السنة السابقة | المصروفات | السنة الحالية | السنة السابقة | الإيرادات |
|  |  | الفوائد المدينة على:ودائع لأجلودائع التوفيرالودائع الأخرىودائع البنوكالقروضإعادة الخصم |  |  | الفوائد الدائنة على:حساب جاري مدينالسلف والقروضالودائع لدى البنوكالكمبيالات المخصومةفوائد أخرى |
|  |  | العمولات المدفوعة على:الكمبيالاتالحوالاتالشيكاتالاعتمادات المستنديةعمولات أخرى |  |  | العمولات المقبوضة على:الاعتماداتالكفالاتالحوالاتفتح الحساباتعمولات أخرى |
|  |  | خسائر بيع الأوراق المالية |  |  | عوائد بيع الأوراق المالية |
|  |  | فرق العملة (خسائر بيع عملات أجنبية) |  |  | فرق العملة (أرباح بيع عملات أجنبية) |
|  |  | المصاريف الإدارية:الرواتب والأجورالمكافآت والعلاواتمصاريف السفر والتنقلالتدريب والتطويرالمصاريف الطبيةملابس المراسلين |  |  | إيرادات أخرى:إيجاراتتأجير خزائن حديديةإيرادات غير عاديةإيرادات أخرى |
|  |  | المصاريف العمومية:الإيجاراتالكهرباء، والماء، والهاتفالصيانةالتنظيفالقرطاسيةأتعاب مدقق الحساباتالمصاريف القضائيةمصاريف أخرى |  |  |  |
|  |  | الاهتلاكات:المبانيالسياراتالتجهيزاتالأثاثغيرها |  |  |  |
|  |  | المخصصات:مخصص الديون المشكوك في تحصيلهامخصص مكافآت ترك الخدمة للموظفينمخصص هبوط أسعار الأوراق المالية |  |  |  |
|  |  | صافي الربح |  |  | صافي الخسائر |
|  |  | مجموع المصروفات |  |  | مجموع الإيرادات |

يظهر لنا الجدول رقم( 4) الممثل لقائمة الدخل تفصيلا لعناصر الإيرادات وعناصر المصروفات التي تحملها البنك خلال الفترة التي تعد عنها، وعادة ما تكون السنة الماضية. وتتكون من:

**أولا: عناصر الإيرادات**

تتضمن إيرادات البنك التجاري بنودا مختلفة تعكس الإيرادات الناتجة عن أنشطة البنك المختلفة، وهي:

 **أ- الفوائد الدائنة**

وتعد أهم عنصر من عناصر إيرادات البنك التجاري، وهي الفوائد المستحقة للبنك عن التسهيلات الائتمانية بأشكالها كافة. وتشمل الفوائد على أنواع السلف والقروض والحساب الجاري مدين (السحب على المكشوف)، والفوائد على الكمبيالات المخصومة كافة. وعادة ما يقوم البنك باحتساب هذه الفوائد شهريا، ويحملها على حساب التسهيلات المختلفة، تمهيدا لتحميلها إلى حساب الفوائد والخسائر، لتظهر ضمن بند الإيرادات.

 **ب - إيرادات أوراق مالية**

وهي الإيرادات الناتجة عن الاستثمار في أوراق مالية كالأسهم والسندات وأذونات الخزينة، وتتكون من:

- أرباح الأسهم وتمثل حصة البنك من الأرباح عن مساهمته في شركات أخرى.

- أرباح ناتجة عن بيع هذه الوراق المالية وتمثل الفرق بين سعر شرائها وسعر بيعها.

- فوائد على أذونات الخزينة والسندات التي يمتلكها.

**ج- العمولات المقبوضة**

وتشمل العمولات كافة التي يتقاضاها البنك على الخدمات المالية الأخرى مثل:

- عمولة فتح اعتمادات مستندية وتعديلها.

-عمولة إصدار خطابات الضمان

-عمولة تحصيل الكمبيالات. عمولة بيع أوراق مالية وشرائها.

- عمولة تحصيل عائدات الأوراق المالية للعملاء (أرباح الأسهم وفوائد السندات).

-عمولات أخرى.

**د إيرادات أخرى**

وتشمل:

-أجور تأجير الخزائن الحديدية.

-إيراد

-بيع عملة أجنبية وشرائها وتظهر تحت بند فرق عملة

- غيرها من الإيرادات.

**ثانيا: عناصر المصروفات**

وتشمل جميع النفقات التي أنفقها البنك في سبيل الحصول على إيراداته، وتمثل:

**-الفوائد المدينة:** وهي الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع المختلفة.

**-المصاريف الإدارية** وتشمل الرواتب والأجور والمكافات ومخصصات ترك الخدمة.

**-المصاريف العمومية** مثل مصاريف الكهرباء والغاز والمياه والهاتف والإيجارات وغير ذلك.

-اهتلاك الأصول الثابتة المتعلقة بالمباني والآلات والتجهيزات والسيارات والأثاث وغيرها من الموجودات الثابتة.

- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

- مخصص هبوط أسعار الوراق المالية. خسائر بيع عملات أجنبية وشرائها.

ويمثل الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع المصروفات صافي الربح أو الخسارة.

 **مثال: نموذج قائمة الدخل (جدول حساب النتائج) في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة في الجزائر**

**جدول رقم (5) نموذج حساب النتائج بآلاف دج**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  | الملاحظة | السنة ن | السنة ن-1 |
| 1 | + فوائد ونواتج مماثلة |  |  |  |
| 2 | -فوائد وأعباء مماثلة |  |  |  |
| 3 | + عمولات (نوائج)  |  |  |  |
| 4 | -عمولات (أعباء) |  |  |  |
| 5 | +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة |  |  |  |
| 6 | +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع |  |  |  |
| 7 | **+نواتج النشاطات الأخرى** |  |  |  |
| 8 | -أعباء النشاطات الأخرى |  |  |  |
| **9** | **الناتج البنكي الصافي** |  |  |  |
| 10 | - أعباء استغلال عامة |  |  |  |
| 11 | -مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية |  |  |  |
| **12** | **الناتج الإجمالي للاستغلال** |  |  |  |
| 13 | - مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد |  |  |  |
| 14 | + استرجاعات المؤونات خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة |  |  |  |
| **15** | **ناتج الاستغلال** |  |  |  |
| 16 | +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى |  |  |  |
| 17 | + العناصر غير العادية (نواتج) |  |  |  |
| 18 | -العناصر غير العادية (اعباء) |  |  |  |
| **19** | **ناتج قبل الضريبة** |  |  |  |
| 20 | ضرائب على النتائج وما يماثلها |  |  |  |
| **21** | **الناتج الصافي للسنة المالية** |  |  |  |

**محتوى بنود حساب النتائج**

**البند 1: فوائد ونواتج مماثلة**

يشتمل هذا البند على الفوائد والنواتج المماثلة، بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد.

يدرج في هذا البند:

-الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للأصول المالية المتاحة للبيع.

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للقروض والحسابات الدائنة على المؤسسات المالية.

 - الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للقروض والحسابات الدائنة على الزبائن.

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق.

- النواتج على عملية الإيجار - التمويل التي لها صبغة فائدة.

**البند 2 فوائد وأعباء مماثلة**

يشتمل هذا البند على الفوائد والأعباء المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد.

يدرج في هذا البند:

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للديون تجاه الهيئات المالية.

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للديون تجاه الزبائن.

-الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على الديون الممثلة بورقة مالية.

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على الديون التابعة. الأعباء على عمليات الإيجار التمويل التي لها صبغة فائدة.

 **البند 3 عمولات (نواتج)**

 يحتوي هذا البند على نواتج الاستغلال المصرفي المفوترة في شكل عمولات تطابق عائد الخدمات المقدمة للغير، باستثناء الإيرادات المدرجة في البند 1 من حساب النتائج.

 **البند 4: عمولات (أعباء)**

يشتمل هذا البند على عمولات الاستغلال المصرفي في شكل عمولات يكون منشأها استعمال الخدمات المقدمة من قبل الغير، باستثناء المصاريف المدرجة في البند 2 من حساب النتائج.

**البند 5 أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة**

يشتمل هذا البند على:

- الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة من أسهم وسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل،

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على السندات ذات العائد الثابت والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.

- فوائض ونواقص القيم للتنازلات المحققة عن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.

 **البند 6 أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع**

يشتمل هذا البند على:

- الحصص والعائدات الأخرى الناجمة عن الأسهم والسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع

- فوائض ونواقص القيم على التنازلات المحققة عن السندات ذات العائد الثابت والعائد المتغير والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع

- خسائر القيمة على السندات ذات العائد المتغير.

**البند 7 نواتج النشاطات الأخرى**

يشتمل هذا البند على مجموع نواتج الاستغلال البنكي، باستثناء تلك المسجلة في البنود 1، 3، 5 و6. كما يتضمن الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة عن المشاركات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة.

**البند 8 أعباء النشاطات الأخرى**

يشتمل هذا البند على مجموع أعباء الاستغلال البنكي، باستثناء تلك المسجلة في البنود 2، 4، 5 و 6.

**البند 9: الناتج البنكي الصافي**

يساوي هذا البند الفرق بين نواتج وأعباء الاستغلال المدرجة في البنود من 1 إلى 8.

**البند :10: أعباء استغلال عامة يشتمل هذا البند خصوصا على:**

- الخدمات

- أعباء المستخدمين

-الضرائب الرسوم والتسديدات المماثلة،

- الأعباء الأخرى.

**البند 11 مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية**

يغطي هذا البند مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالنسبة للمؤسسة الخاضعة.

**البند 12: الناتج الإجمالي للاستغلال**

يساوي هذا البند الفرق بين الناتج البنكي الصافي والبندين 10 و 11.

**البند 13: مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد**

 يشتمل هذا البند خصوصا على:

- المخصصات على خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية، بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها.

- مخصصات المؤونات على الأموال الخاصة لمخاطر المصرفية العامة.

- مخصصات المؤونات على المخاطر والأعباء رتبطة بخطر الجهة المقابلة.

- خسائر على المستحقات غير القابلة للاسترداد .

تصنف مخصصات المؤونات الأخرى في البنود الملحقة ( بنود الناتج البنكي الصافي، بنود أعباء الاستغلال العامة).

**البند :14: استرجاعات المؤونات خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة يشتمل هذا البند خصوصا على:**

- استرجاعات خسائر القيمة السندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية، بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها.

- استرجاعات المؤونات على الأموال للمخاطر المصرفية العامة.

- استرجاعات المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة.

- الإستردادات على الحقوق الممتلكة.

تصنف استرجاعات المؤونات الأخرى في البنود الملحقة (بنود الناتج البنكي الصافي، بنود أعباء الاستغلال العامة).

**البند 15: ناتج الاستغلال**

يساوي هذا البند الفرق بين الناتج الإجمالي للاستغلال والبندين 13و14.

 **البند 16: أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى**

يتضمن هذا البند الأرباح أو الخسائر الصافية على تنازلات الأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالمؤسسة الخاضعة.

**البند :17: العناصر غير العادية (نواتج)**

يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية والتي لا صلة لها بنشاط المؤسسة الخاضعة.

**البند 18: العناصر غير العادية (أعباء)**

يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية، العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة.

**البند 19: ناتج قبل الضريبة**

يساوي هذا البند الفرق بين ناتج الاستغلال والبنود 16 و17 و18.

**البند 20 ضرائب على النتائج وما يماثلها**

يشمل هذا البند العبء الصافي للضريبة الواجب دفعها أو المؤجلة على الأرباح.

**البند :21: الناتج الصافي للسنة المالية**

يسجل هذا البند الربح أو الخسارة للسنة المالية.

**المبحث الرابع: كشوف مالية أخرى للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر**

بالإضافة إلى الميزانية خارج الميزانية وجدول حساب النتائج، فقد نصت كذلك المادة 2 من النظام رقم 09-05 المتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها على أن البنوك يجب أن تعد بعض الكشوف المالية الأخرى والتي هي:

- جدول تدفق الخزينة

- جدول تغير الأموال الخاصة

- الملحق

**المحاضرة رقم (6): جدول تدفق الخزينة**

يسمى أيضا هذا الجدول بجدول سيولة الخزينة ونعرض في الجدول الموالي جدول تدفق الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

**جدول رقم (6) نموذج جدول تدفق الخزينة (الطريقة غير المباشرة) بألاف دج**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  | الملاحظة | السنة ن | السنة ن-1 |
| **1** | **ناتج قبل الضريبة** |  |  |  |
| 2 | +/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغي المادية |  |  |  |
| 3 | +/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى |  |  |  |
| 4 | +/- **مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى** |  |  |  |
| 5 | +/- **خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار** |  |  |  |
| 6 | **+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل** |  |  |  |
| 7 | + /- حركات أخرى |  |  |  |
| 8 | - إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة التصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر 2 إلى (7)  |  |  |  |
| 9 | +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية |  |  |  |
| 10 | +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن |  |  |  |
| 11 |  +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية |  |  |  |
| 12 | +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية |  |  |  |
| 13 | - الضرائب المدفوعة |  |  |  |
| 14 | **- انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية (إجمالي العناصر 9 إلى 13)** |  |  |  |
| 15 | **إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (إجمالي العنصرين 8، 1 و 14) (أ)** |  |  |  |
| 16 | +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات |  |  |  |
| 17 |  +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة |  |  |  |
| 18 |  +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية |  |  |  |
| 19 |  **إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب)** |  |  |  |
| 20 | +/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين |  |  |  |
| 21 |  +/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل |  |  |  |
| 22 |  **إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج)** |  |  |  |
| 23 | **تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)** |  |  |  |
| 24 | **إرتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ جد)** التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها(د) |  |  |  |
| **أموال الخزينة ومعادلاتها** |  |  |
| 25 | أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و27) | |  |  |  |
| 26 | صندوق بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم) |  |  |  |
| 27 | حسابات (أصل وخصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية |  |  |  |
| 28 | **أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال** (إجمالي العنصرين 29 و30) |  |  |  |
| 29 |  صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)  |  |  |  |
| 30 | حسابات (أصل وخصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية |  |  |  |
| 31 | صافي تغير أموال الخزينة |  |  |  |

**ملحق الكشوف المالية**

يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات. ويشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن:

-القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية، مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد كشوف المالية؛

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

يجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل مؤسسة خاضعة، وأن يتضمن على الخصوص المذكرات الآتية:

المذكرة 1: القواعد والطرق المحاسبية

المذكرة 2: المعلومات المتعلقة بالميزانية

المذكرة 3: المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية

المذكرة :4 : المعلومات المتعلقة بحساب النتائج

المذكرة 5: المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة

المذكرة 6: المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة

المذكرة :7: المعلومات المتعلقة بالفروع المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة

المذكرة 8: تسيير المخاطر

المذكرة 9: معلومات متعلقة برأس المال

المذكرة 10 : العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين

المذكرة :11 المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.

**المحاضرة رقم(7): تقييم الأنشطة البنكية**

يعد التحليل المالي أداة لتفسير القوائم المالية وبيان العلاقة بين مضمونها ومدلولات الأرقام الواردة فيها. لهذا يعتبر أداة رئيسية لتقييم أداء المؤسسة.

ويعرف التحليل المالي بأنه: عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات التي تكون أكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات". ويساعد التحليل المالي البنك على :

- توفير المعلومات اللازمة لتقييم البنك، ومركزه المالي، ومدى فاعلية أنشطته وكفاءتها،

- تقييم أداء الإدارات المختلفة في البنك، ومدى كفاءتها في إنتاج عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها، تحديد نقاط القوة في البنك، ومن ثم يستطيع البنك البناء عليها في خططه المستقبلية، وتحديد نقاط الضعف للعمل على تلافيها.

وهناك العديد من الأدوات المالية التي تسمح لنا بتقييم الأنشطة البنكية، ولعل أهمها: أ- التحليل الأفقي لعناصر القوائم المالية

يهدف هذا الأسلوب إلى احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة لأخرى معبرا عنها في شكل نسب مئوية بما يعطي صورة ذات دلالة عن التغيرات المتوقعة في ظروف المنشأة موضع التحليل.

وتحتسب نسب التغير بالعلاقة التالية:

$$100×\left(\frac{الأساس سنة في العنصر قيمة-المقارنة سنة في العنصر قيمة}{الأساس سنة في العنصر }\right)=التغير نسبة$$

ويحسب بعض المحللين اتجاهات النسب لكل عنصر من عناصر القوائم المالية، بينما يحتسب البعض الآخر نسب التغير للعناصر الهامة فقط كصافي الإيرادات ومجمل الربح وصافي الربح والعملاء والأصول الثابتة وغيرها.

**ب - التحليل الرأسي**

يهدف هذا التحليل إلى تحديد الأهمية النسبية (أو الوزن النسبي) لكل عنصر من عناصر القوائم المالية منسوبا لجملة العناصر وذلك من خلال إيجاد علاقة بين عنصر معين ومجموعة معينة من العناصر تكون مع بعضها مجموعة ذو دلالة معينة.

فعلى سبيل المثال يتم التعبير عن كل عنصر من عناصر الميزانية العمومية أو مجموعة من العناصر (كالأصول المتداولة .... الخ) في شكل نسب مئوية من إجمالي الأصول (باعتبار أن إجمالي الأصول هو رقم الأساس والذي يمثل نسبة 100% إظهارا للأهمية النسبية لكل عنصر أو مجموعة عناصر. أما بالنسبة لعناصر قائمة الدخل فيتم التعبير عن كل عنصر فيها كنسبة مئوية من صافي الإيرادات (باعتباره رقم الأساس الذي يمثل 100%).

**ج - التحليل باستخدام النسب المالية**

يعبر عن العلاقة بين فقرة مالية، أو إئتمانية، وأخرى في الميزانية العمومية أو كشف الدخل بـ "النسبة"، وهي على نوعين: نسبة مئوية، وهي الأكثر استخداما، وعدد مرات (مثل عدد مرات دوران الودائع). وتظهر الحاجة إلى النسب المئوية بسبب قصور البيانات المطلقة لوحدها، عن التعبير عن العلاقات بين الفرات المترابطة، والنسبة الواحدة لا تشير لوحدها إلى صورة متكاملة ما لم تدرس مع غيرها من النسب، من جهة، وما لم تقارن بمعيار معين والنسب طريقة إحصائية ملائمة من حيث قدرتها على توجيه اهتمام المحلل أو الباحث إلى علاقات محددة لغرض دراستها ومتابعة تطورها، ومن أهم المعايير المستخدمة في مقارنة النسب ما يلي:

 أ- التصور الذهني لدى المحلل المالي عما هو اعتيادي أو ملائم، وهو مستمد من واقع خبراته الماضية ومشاهداته.

ب - النسب المعبرة عن الأداء المتحقق بالماضي للبنك نفسه، حيث يقاس بها الأداء اللاحق.

ج- النسب المعبرة عن أداء البنوك المنافسة، أو المشابهة، أو الأكثر إبداعا في خدماتها المصرفية، أو المصارف الأنداد.

د - النسب المستهدفة، أي المستمدة من الموازنات التقديرية.

هـ - النسب المعبرة عن أداء النشاط أو القطاع المصرفي ككل.

وهناك عدة نسب مالية تستخدم في التحليل المالي للبنوك نعرضها في ما يلي.

**أولا: نسب السيولة**

وهي النسب التي تقيس قدرة البنك على مزاولة أنشطته وتقديم خدماته المصرفية، بالإضافة إلى المقدرة على الوفاء بالالتزامات والديون في تواريخ استحقاقها . والسيولة هي من أولويات اهتمام البنك، حيث يهتم بتوفير السيولة اللازمة سواء تلك الخاصة بالمتطلبات القانونية أو المتطلبات التشغيلية. ويمكن قياس نسبة سيولة البنك التجاري على ثلاث مستويات هي:

**أ - نسبة الاحتياطي القانوني:** يمكن حساب هذه النسبة باستخدام العلاقة التالية:

$$100×\left(\frac{المركزي البنك لدى النقدية الأرصدة}{أخرى إلتزامات+الودائع إجمالي}\right)=القانوني الإحتياطي نسبة$$

وتتمثل الالتزامات الأخرى في البنود التي تقترب من صفة الودائع، حيث يتعين على البنك الوفاء بها إما حالا أو في وقت قريب، وهي عبارة عن شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع + الأرصدة المستحقة للبنوك + مبالغ مقترضة من البنك المركزي.

هذه النسبة يحددها البنك المركزي في اغلب الدول بموجب تعليمة أو تنظيم داخلي، وتتغير حسب متطلبات السياسة النقدية للبلد.

**ب نسبة الرصيد النقدي**

وهي تمثل حجم الرصيد الذي يملكه البنك بمختلف محتوياته، والذي يمكنه من الموازنة بين عمليات السحب والإيداع، لذا تجب مراقبة هذه النسبة كمعيار السيولة البنوك التجارية، وتحسب كما يلي:

$$100×\left(\frac{البنك خزينة لدى النقود+المركزي البنك لدى النقدية الأرصدة}{أخرى إلتزامات+الودائع إجمالي}\right)=النقدي الرصيد نسبة$$

**ج- نسبة السيولة العامة**

يمكن حساب هذه النسبة باستخدام العلاقة التالية:

$$100×\left(\frac{السيولة شديدة النقدية غير الأصول+البنك خزينة لدى النقود+المركزي البنك لدى النقدية الأرصدة}{\left(2\right)أخرى إلتزامات+أخرى إلتزامات+الودائع إجمالي}\right)=العامة السيولة نسبة$$

بالنسبة للأصول غير النقدية شديدة السيولة فهي تلك التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة أو الحصول بضمانها على نقد من البنك المركزي مثل الذهب الشيكات والأوراق المالية والحوالات، أذونات الخزينة، أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال 3 أشهر المستحق على البنوك....الخ.

بالنسبة للالتزامات الأخرى (2) فهي تلك التي لا تدخل في مقام نسبة الاحتياطي القانوني مثل القيمة غير المغطاة من خطابات الضمان وكمبيالات المراسلين المقبولة في الاعتمادات المستندية.

وهناك من يحسب نسبة سيولة البنك بطرق مختصرة وبسيطة منها :

$$100×\left(\frac{السيولة شديدة النقدية غير الأصول+البنك خزينة لدى النقود+المركزي البنك لدى النقدية الأرصدة}{للبنوك المستحق+الودائع إجمالي}\right)=العامة السيولة نسبة$$

$$100×\left({الودائع إجمالي}/{البنك خزينة لدى النقود}\right)=العامة السيولة نسبة$$

$$100×\left(\frac{البنك خزينة لدى النقود}{الجارية الودائع}\right)=العامة السيولة نسبة$$

**ثانيا: كفاية رأس المال**

بعد كفاية رأس المال للبنوك من الأمور الضرورية والمهمة لضمان استمرار عمل البنوك في تقديم الخدمات المصرفية للمتعاملين، وتعتبر البنوك التي يكون فيها رأس المال أكبر من غيرها بأن لديها قدرة أفضل على واجهة وتجاوز أي خسائر مستقبلية، بالإضافة إلى قدرتها على منح الائتمان المصرفي للقطاعات المختلفة، كما وأنه في حال محافظة البنوك على مستوى جيد ل أرس المال، فإنه سيؤدي إلى تعزيز ثقة الجمهور بالبنك وجلب المستثمرين وأصحاب الفائض المالي وتشجيعهم على وضع أموالهم كودائع في البنوك.

ويتم احتساب كفاية رأس المال باستخدام المعايير الموضوعة من طرف لجنة بازل منذ سنة 1988، والتي يمكن التعبير عنها من خلال العلاقة التالية:

$$\%8\leq \left(\frac{المال رأس كفاية}{مخاطرها بأوزان مرجحة الأصول}\right)=المال رأس كفاية$$

إن المعادلة السابقة لكفاية رأس المال تعتبر أول معيار مقترح من طرف لجنة بازل وتسمى بازل 1، وقد شهدت هذه النسبة العديد من التعديلات حسب الظروف والتعقيدات الشديدة التي شملت عالم الصناعة المصرفية خصوصا الأزمات المصرفية. وتجدر الإشارة إلى أن حساب هذه النسبة يعتبر أمر معقد وليس بالسهل لهذا يتم اللجوء أحيانا إلى بعض النسب التي تقيس مدى كفاية رأس المال منها :

**أ - كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع**

وهي عبارة عن النسبة التالية:

$$100×\left(\frac{الملكية حقوق }{أخرى إلتزامات+الودائع إجمالي}\right)$$

تتمثل حقوق الملكية في رأس المال إضافة إلى الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والمؤونات التي لها طابع احتياطات. بينما تتمثل الودائع في بند ودائع وحاسبات جارية بأنواعها والمستحق للبنوك. ويهتم المحل بمعرفة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وأيضا مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له. فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين، والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة.

**ب - كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمارات**

**- علاقة حقوق الملكية بالاستثمارات**

يقصد بالاستثمارات كافة أوجه الاستخدام لأموال البنك والتي تشمل أذونات الخزينة + الأوراق المالية + الأوراق التجارية المخصومة + القروض والسلفيات فانخفاض قيمة هذه النسبة لأي سبب يؤثر على حقوق الملكية والتزامات البنك تجاه الغير، لذلك يمكن من خلال هذه النسبة التعرف على مدى كفاية حقوق الملكية المقابلة الخسائر المتوقعة الناتجة عن الاستثمار دون المساس بالودائع.

$$100×\left(\frac{الملكية حقوق }{الإستثمارات }\right)=النسبة هذه وتساوي$$

**علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات**

يقصد برأس المال الحر حقوق الملكية ناقص الأصول الثابتة. وتبين هذه النسبة مدى قدرة رأس المال الحر على مقابلة مخاطر الاستثمارات.

$$100×\left(\frac{الحر المال رأس }{الإستثمارات }\right)=النسبة هذه وتساوي$$

**علاقة حقوق الملكية بالأصول الخطرة**

تبين مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار الناشئة عن احتمال عدم الوفاء، ويقصد بالأموال الخطرة القروض والسلفيات والأوراق التجارية المخصومة. فهي تبين قيمة الانخفاض الناشئ عن عدم الوفاء في الاستثمارات عامة التي يمكن مقابلتها عن طريق حقوق الملكية بدون المساس بالتزامات البنك للغير.

$$100×\left(\frac{الملكية حقوق }{الخطرة الأصول }\right)=النسبة هذه وتساوي$$

**علاقة رأس المال الحر بالأصول الخطرة**

تبين هذه العلاقة ما يمكن أن يقابله رأس المال الحر من مخاطر عدم الوفاء بصفة عامة بدون التعرض لالتزامات البنك قبل الغير والناشئة عن الودائع.

$$100×\left(\frac{الحر المال رأس }{الخطرة الأصول }\right)=النسبة هذه وتساوي$$

**ثالثا: نسب الربحية**

يستخدم البنك مجموعة من المؤشرات المالية التي تقيس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة. ومن أهم هذه النسب:

**أ- نسبة هامش الفوائد**

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققته الأصول المنتجة للبنك، ويمكن حسابها من خلال

المعادلة التالية:

$$100×\left(\frac{المدفوعة الفوائد-المحصلة الفوائد }{المنتجة الأصول }\right)$$

ويطلق على الفرق بين الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة بهامش الفوائد، ويفضل أن يكون الفرق دائما موجبا لأنه يمثل أرباح للبنك. وكلما ا زدت قيمة هذا المؤشر كلما ا زدت قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك.

**ب - نسبة صافي هامش الربح**

تشير هذه النسبة إلى الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة لإجمالي إيرادات التشغيل. ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية:

$$100×\left(\frac{الضرائب بعد الربح صافي}{التشغيل إيرادات إجمالي }\right)$$

وكلما زادت هذه النسبة كلما أعطت مؤشرا عن كفاءة الأداء المالي.

 **ج - نسبة إجمالي إيرادات التشغيل لإجمالي الأصول**

يمكن أن يطلق أيضا على هذه النسبة معدل دوران الأصول، أو قدرة إجمالي محفظة الأصول بالبنك على إنتاج إيرادات. وتقاس عن طريق:

$$100×\left(\frac{التشغيل إيرادات إجمالي }{الأصول إجمالي }\right)$$

ويفضل دائما زيادة هذا المؤشر بما يعني زيادة قدرة الأصول على توفير إيرادات للبنك.

 **د- معدل العائد على إجمالي الأصول**

ويطلق على هذا المؤشر في المشروعات غير المالية معدل العائد على الاستثمار، ويساوي:

$$100×\left(\frac{الضرائب بعد الربح صافي}{الأصول إجمالي }\right)$$

ويقيس هذا المؤشر ربحية إجمالي الأصول. وعادة ما تكون هذه النسبة ضعيفة جدا، فعلى سبيل المثال متوسط العائد على إجمالي الأصول في أشهرا بنوك إنجلترا في حدود 1.5%.

وكلما زاد هذا المعدل دل على كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول، بالإضافة إلى ضرورة مقارنته بمتوسط هذه النسبة للبنوك ذات نفس الحجم في القطاع.

**هـ - الرافعة التمويلية**

تحسب الرافعة التمويلية في البنك وذلك بنسبة إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي رأس المال، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$100×\left(\frac{الأصول إجمالي }{المال رأس إجمالي }\right)$$

ويقصد بإجمالي رأس المال التمويل الدائم ويساوي حقوق الملكية الاقتراض طويل الأجل مخصصات لمقابلة

الخسائر والتكاليف.

**و - معدل العائد على حقوق الملكية**

يقيس هذا المؤشر معدل العائد الذي تحقق لأصحاب الأسهم في البنك أو العائد على مصادر الأموال الداخلية للبنك. ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام العلاقة التالية:

$$100×\left(\frac{الضرائب بعد الأرباح صافي }{الملكية حقوق }\right)$$

ويعتبر هذا المؤشر من أهم المعايير التي يقاس بها كفاءة استخدام الأموال. ويفضل دائما أن يعمل البنك على زيادته، لتحقيق عائد يتناسب مع الأخطار التي يتحملها مساهمو البنك.

 **ي - معدل الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح**

يهتم أصحاب رأس المال في البنك وخاصة حملة الأسهم بهذا المؤشر حيث يتوقعون الحصول على عائد مناسب من صافي الأرباح التي تتحقق في نهاية العام بالبنك وبالطبع فإن زيادة هذه النسبة يعني أن نسبة التوزيع أفضل، ويمكن حساب هذا المؤثر من خلال المعادلة التالية:

$$100×\left({الضرائب بعد الربح صافي}/{للمساهمين الموزعة الأرباح}\right)$$

**الرابعا: نسب كفاءة استخدام البنك لأمواله**

 يمكن قياس كفاءة استخدام البنك لأمواله بعدة نسب نذكر منها :

**أ- إنتاجية العمالة بالبنك**

ويعني ذلك العلاقة بين عند العاملين وإجمالي الأصول بالبنك، ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية:

$$100×\left(\frac{الأصول إجمالي }{العاملين عدد }\right)=العامل إنتاجية$$

وبطبيعة الحال فإنه كلما ازدادت الإنتاجية كلما كان ذلك أفضل ويمكن التعرف على إنتاجية العامل بقطاع البنوك والمقارنة بها.

**ب - إنتاجية العمالة بالنسبة للودائع**

 يمكن قياسها من خلال المعادلة التالية:

$$100×\left(\frac{الودائع إجمالي }{العاملين عدد }\right)=للودائع بالنسبة العامل إنتاجية$$

كلما زادت هذه النسبة كان أفضل مع الأخذ في عين الاعتبار المقارنة.

**ج إنتاجية العمالة بالنسبة لأرباح**

ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية:

$$100×\left(\frac{الربح صافي }{العاملين عدد }\right)=للودائع بالنسبة العامل إنتاجية$$

كلما زادت هذه النسبة كان أفضل.

**د - متوسط اجر العامل** ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{الربح صافي }{العاملين عدد }=العامل أجر متوسط $$

ويمكن عن طريق هذا المتوسط، ومقارنته مع مثيله في قطاع البنوك معرفة تكلفة العمالة بالبنك مقارنة مع سوق العمل.

**هـ - معدل العائد على الأصول المنتجة**

يقصد بالأصول المنتجة تلك الأصول التي تساهم في تحقيق إيرادات البنك ويمكن حساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية:

$$100×\left(\frac{التشغيل إيرادات إجمالي }{المنتجة الأصول إجمالي }\right)=المنتجة الأصول على العائد معدل$$

وبطبيعة الحال، فإنه كلما زاد ذلك المعدل كلما كان أفضل.

**و- معدل العائد على الاستثمارات في الأوراق المالية**

 يمكن حساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية:

$$100×\left(\frac{المالية الأوراق من العائد صافي }{المالية الأوراق في الإستثمار }\right)=المالية الوراق في الإستثمار على العائد معدل$$

وكلما زاد ذلك المعدل كلما كان أفضل، ويفيد ذلك المؤشر في التعرف على أهمية الأوراق المالية كأحد

بنود الاستثمار.

**ز - معدل العائد على الإقراض** يمكن حساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية:

$$100×\left(\frac{القروض من المحصلة الفوائد }{القروض في الإستثمار }\right)=الإقراض على العائد معدل$$

ويمكن من خلا ذلك التعرف على دور التوظيف في القروض في تحقيق إيرادات البنك. كذلك يمكن إعداد هذا المؤشر بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض.

**الخامسا: نسب التوظيف**

تقيس هذه النسب نسبة الأموال التي وظفت في الاستخدامات المختلفة للبنك، ومن بينها:

**أ- نسبة الائتمان إلى الودائع**

 تقيس استخدام الودائع في منح التسهيلات الائتمانية وتقاس هذه النسبة كما يلي:

$$100×\left(\frac{القروض إجمالي }{أخرى إلتزامات+الودائع إجمالي}\right)=الودائع إلى الإئتمان نسبة$$

**ب - معدل إقراض الأموال المتاحة**

تقيس نسبة الأموال التي وظفت في التسهيلات الائتمانية من المصادر المختلفة، وتحسب كما يلي:

$$100×\left(\frac{القروض إجمالي }{الملكية حقوق+الودائع إجمالي}\right)=المتاحة الأموال إقراض معدل$$

**ج- نسبة الاستخدامات إلى مجموع إجمالي رأس المال**

تقيس نسبة الأموال التي وظفت في التسهيلات الائتمانية من إجمالي رأس المال، وتحسب كما يلي:

$$100×\left(\frac{القروض إجمالي }{المال رأس إجمالي}\right)=المتاحة الأموال إقراض معدل $$

**المحاضرة رقم(8) : إدارة أصول و خصوم البنك**

تهدف إدارة الموجودات والمطلوبات إلى فهم طبيعة الموارد المالية وتصنيفها وفق معايير معينة، ليتمكن المصرف من استخدامها في مجالات استثمارية مختلفة، بحيث يصل في نهاية المطاف إلى تحقيق أفضل توفيق بين نسب السيولة والربحية والعائد على حقوق المساهمين.

وقد فرضت التحديات الداخلية والخارجية شروطها وأحكامها على المؤسسات المصرفية، تتمثل هذه التحديات

في الإجراءات الرقابية التي تفرضها السلطات النقدية، وارتفاع حدة المنافسة بين المصارف وارتفاع معدلات

الديون المشكوك بتحصيلها، إضافة إلى زيادة معدلات التضخم، مما ساهم في رفع حجم نفقات المصارف.

من هنا بات، على المصارف اعتماد إطار واضح للتسعير المرتكز على مصادر الأموال وذلك دون أن تفقد قدرتها التنافسية. في المصارف الصغيرة غالبا ما تدار عمليةالتسعير تلقائيا ، حيث قد يكون أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات هم أنفسهم من يتخذ القرارات الرئيسيةحول تركيبة ميزانية المصرف وهيكلية المنتجات، أما في المؤسسات الكبيرة، فتتوزع هذه الوظائف المختلفةعلى عدة أفرقاء.

**أولا ماهية إدارة أصول و خصوم البنوك التجارية:**

-**1 التطور التاريخي لمنهج إدارة الأصول و الخصوم :** اعتمدت البنوك التجارية عدة مناهج عند إدارة ميزانيتها وقد مرت هذه المناهج بعدة مراحل متمثلة فيما يلي:

- **المرحلة الأولى : منهج إدارة الأصول )مرحلة مابين الثلاثينات و الخمسينات):** يرى البعض أن بداية التطور هو صدور قانون الكونجرس الأمريكي سنة 1933 ،الذي سمح للنظام البنكي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية أن يضع لوائح منظمة لسعر الفائدة المدفوع على الودائع لأجل ، وأن القانون قد صدر ليحد من شدة المنافسة بين البنوك الأمريكية على سعر الفائدة ، و ذلك بهدف زيادة أرباح البنوك وتقليل المخاطر التي تتعرض لها ، بناء على هذا القانون استطاعت البنوك خلال هذه الفترة الحصول على أموال قليلة التكلفة ولكن كانت المشكلة في جانب الأصول وهي كيف يمكن استثمار هذه الأموال .

فقبل الستينات كانت إدارة الخصوم أمرا منظما قانونيا ، إذ أن معظم البنوك كانت تأخذ التزاماتها على أنها أمر مسلم به ، ومن ثم التركيز على تحقيق المزيج الأمثل للأصول و التركيز على إدارة الأصول كان يرجع لسببين:

-أن 60% من موارد البنك يتم الحصول عليها عن طريق الودائع القابلة للسحب بالشيكات )ودائع تحت الطلب)، و كانت لا تدفع عنها فوائد و لا تشكل أي ضغوط على البنك ، و تعتبرها البنوك متغير خارجي لا يمكن التحكم فيه.

- أسواق القروض لمدة يوم لم تكن تطورت بعد، إذ كان نادرا ما تلجأ البنوك

إلى الاقتراض من بعضها البعض لمقابلة احتياجاتها من النقدية.

و من أهم ملامح و سمات هذا المنهج مايلي :

- الاهتمام بتكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة متطلبات السيولة.

- الاهتمام بتجنيب جزء من الأموال المتاحة لدى البنك للاستثمار في الأصول الثابتة مثل المباني والمعدات اللازمة لأداء البنك نشاطه.

- انخفض الاهتمام نسبيا بالاستثمارات في القروض والأسهم عالية الربحية وعالية المخاطر، نظر لأن التوجه الأساسي لدى البنوك تركز على الاهتمام بتوفير السيولة اللازمة لسداد الودائع الخاصة بالعملاء وكسب ثقتهم ، أما هدف الربحية فيأتي في المرتبة الثانية و هو الأمر الذي يرجع إلى انخفاض تكلفة الحصول على الأموال.

و تعتبر هذه الطريقة لإدارة الأصول و الخصوم طريقة مباشرة و سهلة التطبيق ، إلا أنه يؤخذ عليها مايلي :

- عدم تلبيتها لهدف الربحية و الاهتمام بالسيولة أولا.

- لا توجد سياسة واضحة و مستقرة للاستثمار في جانب الأصول.

- لا تقدم حلا فيما يتعلق بالربط بين عوائد البنك ومخاطر سعر الفائدة.

**المرحلة الثانية : منهج إدارة الخصوم )مرحلة الستينات):**ترتب على إلغاء القانون الذي أعطى الصلاحية للنظام الفيدرالي وضع أسعار فائدة ، بحيث أصبح يتحدد في ضوء تلاقي قوى العرض و الطلب على الأموال في الأسواق الأمريكية ، ومع بداية الستينات تأثر الاقتصاد الأمريكي بانخفاض الضرائب و تحولت البنوك كنتيجة لذلك لإدارة خصومها ، حيث كانت القروض والاستثمارات مربحة لارتفاع أسعار الفائدة خلال تلك الفترة مما دفع البنوك إلى البحث عن مصادر الأموال في صورة ودائع مهما كانت تكلفتها لأنها في الغالب أقل من العائد المتوقع على الاستثمار سواء في السندات و الأذون الحكومية أو قروض الاستثمار.

كان لتزايد الطلب على القروض خلال فترة الستينات و السبعينات و عجز المصادر التقليدية )الودائع( للبنوك عن مواجهة ذلك ، أثر على تعجيل انتقال اهتمام إدارات البنوك إلى جانب الخصوم ، فقبل لم تكن إدارة الخصوم متطورة و اعتبرت البنوك خصومها على أنها ثابتة لا يمكن التحكم فيها بسبب :

- إن معظم و أغلب موارد البنوك تتألف من الودائع الجارية التي لا يدفع عليها فوائد ، و بالتالي لا وجود للمنافسة السعرية )أسعار الفائدة على الودائع(.

- سوق ما بين البنوك لم تكن متطورة ، وهذا لمحدودية الحصول على موارد أخرى.

منذ سنة 1960 أصبحت أكبر البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم أكثر الأسواق المالية ، إذ بدأت بالبحث عن المصادر اللازمة لتمويل النمو في أصولها المغلة للدخل حسب الحاجة اللازمة للبنك وهذا ما أعطى مرونة جديدة لإدارة الخصوم ، من خلال إصدار شهادات الإيداع بالأسعار السائدة

 **المرحلة الثالثة** : منهج إدارة الأصول و الخصوم (مرحلة السبعينات) بدأ الاتجاه إلى هذا المنهج في السبعينات ، حيث أدى زيادة معدلات التضخم و تذبذب أسعار الفائدة و أسعار الذهب و الصرف عالميا إلى أو اهتمام البنوك التجارية بإدارة كل من جانبي الأصول والخصوم معا. شهدت هذه الفترة تذبذبات كثيرة في أسعار الفائدة للعديد من الأسباب أهمها عدم استقرار أسعار عملات الدولة الموقعة على اتفاقية "بروتن وودز" ، و بداية التضخم العالمي المصاحبة لأزمة الطاقة العالمية أثناء أكتوبر 1973 ، وواجهت البنك خلال هذه الفترة ما حرب الفائدة بتطاير هامش سعر يسمى و مع الركود الاقتصادي العنيف اضطرت البنوك للاهتمام بكلا جانبي الميزانية و ظهر منهج إدارة الأصول و الخصوم. و قد أدى الانتقال من الاعتماد الكلي على الأصول في إدارة السيولة إلى الاعتماد على كل من الأصول و الخصوم معا إلى تغير هام في تركيبة أصول البنوك التجارية و التزاماتها ، ففي جانب الأصول انخفضت أهمية الأصول السائلة و شبه السائلة ، لكن في المقابل زادت أهمية القروض ، وقد كان من أهم نتائج هذا التحول حدوث تحسن في الأرباح لن يكون متاحا لو بقي الاعتماد مركزا على سيولة الأصول فقط.

**المرحلة الرابعة** : منهج إدارة محفظة الأصول و الخصوم : بدأت البنك تطبيق هذا المنهج منذ بداية الثمانينات ، وهو امتداد للمنهج السابق ، فقد ازدادت التغيرات البيئية ممثلة في تكنولوجيا المعلومات و القوانين والضوابط الرقابية ، تذبذبت أسعار الفائدة و ضوابط كفاية رأس المال، لهذه الأسباب أصبحت إدارة الأصول والخصوم أكثر صعوبة ، وهي الفترة التي بت فيها البنوك الكبيرة في العالم مهددة بالأزمات بسبب مشكلة المديونية الدولية فقد شهدت عودة إلى الاهتمام بالسيولة للتعايش مع أزماتها المتوقعة.

تطور منهج إدارة الأصول والخصوم بحيث أصبح لا يعني مجرد إدارة كل عنصر من عناصر الأصول والخصوم على حدى ، و لكن تدار بطريقة متكاملة ومتجانسة ، بمعنى كل أصل أو التزام كأحد عناصر الخصوم داخل المحفظة يؤثر على جودة المحفظة ككل ، لأن العلاقة ليست علاقة حسابية وإنما علاقة، و عليه تصبح إدارة الأصول و الخصوم عبارة عن النظر إلى قائمة المركز المالي ككل و ليس دالية كجزء.

**ثانيا: تعريف إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية :** إدارة الأصول و الخصوم هي جزء لا يتجزأ من عملية الإدارة المالية لأي بنك تجاري و تهتم بإستراتيجية إدارة الميزانية العمومية التي تنطوي على مخاطر ناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة و أسعار الصرف ووضعية السيولة في البنك ، فهذه المخاطر الثلاث تشكل جوهر إدارة الأصول و الخصوم ، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ، كما تسعى إلى تحقيق عائد مناسب مع المحافظة على فائض من الأصول يكون أكبر من الخصوم ، مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات أسعار الفائدة و قدرة البنك على الحصول على العوائد المناسبة ، ودرجة الاستعداد لتحمل المخاطر ، كما تسمى إدارة الأصول و الخصوم بإدارة الفائض.

هذا التعريف يبين أن إدارة الأصول و الخصوم هي محاولة لمطابقة الأصول و الخصوم من حيث:

-أجال الاستحقاق.

-الأصول و الخصوم الحساسة لسعر الفائدة من أجل تخفيض خطر سعر الفائدة و خطر السيولة. وتعرف هذه الطريقة بإدارة الأصول و الخصوم، حيث تتدخل في مجالات واسعة و تعرف " بأنها وظيفة أداة لتسيير المخاطر المالية : مخاطر: أسعار الفائدة ، السيولة ، سعر الصرف ، و كل ماله علاقة بالدائرة المالية . ، كذلك تتدخل في إدارة الأموال الخاصة للبنك وذلك بتعريف و توضيح الأهداف المسطرة، و عليه فإدارة الأصول و الخصوم تقوم بإدارة التوازن العام للميزانية.

كما يمكن القول أن إدارة الأصول والخصوم هي إدارة عناصر ميزانية البنك بما يغطي جميع مخاطر السوق منها مخاطر تقلبات أسعار الفوائد ، مخاطر السيولة ، مخاطر أسعار الصرف مع مراعاة الموائمة بين مايلي:

-صافي دخل الفوائد و يرتبط ببعد محاسبي وزمني تشغيلي و تكتيكي في الأجل القصير.

- القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وترتبط ببعد اقتصادي استراتيجي في الأجل الطويل.

وتعرف إدارة الأصول والخصوم على أنها "إدارة توقيت وقيمة التدفقات النقدية في البنوك وإدارة المخاطر المترتبة عليها، وبالتالي فان عدم التوافق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة متأصل في الخدمات البنكية ، لذلك تصبح إدارة الأصول و الخصوم إستراتيجية أساسية للبقاء والنمو من خلال التركيز على العلاقة الديناميكية بين أنماط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن ادارة الأصول و الخصوم هي : الإدارة الكفأة لجانبي قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وخارج الميزانية وعلى نحو يمكن معه استراتيجيا مواجهة مختلف المخاطر التي تتعرض لها البنوك جراء التغير المستمر في عناصر النشاط داخل البنوك نفسها ، و البيئة المالية البنكية المحيطة بها ، فإدارة الخصوم تعني بدراسة عناصر الخصوم الحساسة للتقلبات في أسعار الفائدة ، كذلك أهميتها لتمويل عناصر الأصول بهدف تعظيم الربحية و تخفيض المخاطر.

**ثالتا: أهمية إدارة الأصول والخصوم:** يعود زيادة الاهتمام بإدارة الأصول و الخصوم في إدارة البنوك التجارية إلى أسباب عديدة هي:

-ضيق هوامش الفائدة بسبب المنافسة المتزايدة بين العديد من المؤسسات المالية التي أخذ كل منها ينوع في خدماته ومنتجاته لاقتحام الأسواق التقليدية للمؤسسات الأخرى، فقيام البنوك التجارية باقتحام سوق الإقراض المتخصص بتقديم العديد من الخدمات التقليدية للبنوك التجارية هي أمثلة واضحة على هذا التوجه.

-تزايد اهتمام العملاء بنوعية الخدمة التي يريدونها و كفاءة تقديمها مع توفر بدائل للاختيار فيما بينها ، أثر في تكلفة الودائع وتركيبها ، كما أثر في توزيع الأصول، وفي الوقت نفسه أدى إلى الزيادة في النفقات من غير الفوائد المدفوعة بشكل أسرع من زيادة الربح من غير الفائدة ، مما أدى في النهاية إلى زيادة العبء على دخل البنك.

- زيادة المخاطر بسبب المنافسة، فقد وجدت البنوك نفسها مجبرة على القبول بمخاطر أعلى لتحسين هوامش الربحية ، كذلك تزايدت مخاطرها الائتمانية لتوسعها في إقراض عملائها الحاليين نظرا لصعوبة إيجاد عملاء جدد، كما أدى إلى ارتفاع تكلفة الأموال و انخفاض مردود الخدمات البنكية .

- أدى انتقال البنوك التجارية من بيئة لا توجد فيها منافسة مباشرة من المؤسسات المالية الأخرى إلى بيئة تسودها المنافسة الشديدة بين العديد من هذه المؤسسات ويسودها التغير المستمر في الظروف الاقتصادية إلى زيادة مخاطر عملها ، كما أدى إلى ارتفاع تكلفة الأموال و انخفاض عائد الخدمات البنكية ، أي الانخفاض في أسعار الخدمات وارتفاع تكلفة الأموال ، وتدني نوعية بعض الديون بسبب الظروف الاقتصادية ، أمكن إدراك مدى التقلص الذي حدث على دخول البنوك.

-إدراك البنوك بأن سلامة الاستثمارات و القروض وحدها أصبحت لا تكفي لضمان نجاح البنك ، بل هناك حاجة قوية للتأكد من أن هوامش الفوائد أيضا كافية لتحقيق دخل مناسب ، هذا الأمر خلق حاجة إلى قيام البنوك بتحليل الهوامش المتحققة من كل منتج و من كل عميل ، كما خلق الحاجة إلى أن يصبح البنك أكثر اختيارا بخصوص الأنشطة التي يمارسها.

-النمو في المنتجات المالية الجديدة مثل النمو في المنتجات المتداولة في الأسواق الموازية مقابل الأسواق النظامية أو المنتظمة، كذلك المستقبليات والخيارات.

**رابعا: أهداف إدارة الأصول والخصوم:** أن جهود الإدارة المصرفية لتعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين في إطار عمليه إدارة الموجودات والمطلوبات ينطوي على مجموعة من الأهداف الفرعية التالية :

- تحقيق التوازن والتناسق بين خصائص وطبيعة الموارد المالية المصرف وبين خصائص وطبيعة الاستخدامات.

-تعظيم الأرباح وفق مبدأ المبادلة بين العائد المستهدف ومستويات المخاطرة المقبولة التي يمكن السيطرة عليها.

-ضمان بقاء المخاطر ضمن الحدود المرسومة من خلال تخمينها وتقويمها باستمرار.

- التعرف على قدرة المصرف على امتصاص الخسائر من خلال معرفة طبيعة سيولة وبيعية الموجودات ومدى القدرة على الحصول على مصادر التمويل (المطلوبات) ومدى وفرتها وأين مصادرها. السيطرة على مكونات الموجودات والمطلوبات وتحديد خصائصها من حيث الحجم و التكاليف و العوائد.

-تطوير السياسات الإدارية لغرض تقليل التكاليف وتعظيم العوائد.

**خامسا: هيكل أصول و خصوم البنوك التجارية:** تشمل الأصول القروض والأوراق المالية و الاحتياطات ، بينما الخصوم هي البنود التي يدين بها البنك لشخص أخر، بما في ذلك الودائع والإقراض ، بالإضافة إلى رأسمال البنك فإدارة الأصول و الخصوم تهدف إلى فهم طبيعة الموارد المالية و تصنيفها وفق معايير معينة ليتمكن البنك من استخدامها في مجالات استثمارية مختلفة هذا لتحقيق أفضل توفيق وبين نسبة السيولة والربحية.

**المحاضرة رقم9 تسيير المخاطر البنكية**

**الشكل رقم(8):إطار إدارة المخاطر وإطار إدارة الأصول والخصوم**



ووفقاً للشكل رقم 8 تُمثل إدارة رأس المال والسيولة الخطرين الرئيسيين المؤثرين على الميزانية العمومية للبنك التجاري، وهذان الخطران تساندهما سياسات تشمل وضع حدود الحيطة والحذر ويُكمل إطار إدارة الأصول والخصوم السياسات من زوايا مختلفة فمن ناحية ، يهدف إطار إدارة الأصول والخصوم وفقاً لسياسة كفاية رأس المال، إلى بلوغ أدنى حد ممكن من مقدار رأس المال الذي تستهلكه المخاطر غير الأساسية من أجل تحقيق المستوى الأمثل لتخصيص رأس المال للبنك. ومن الناحية الأخرى، يتكفل الإطار بتلبية المتطلبات المحددة في سياسة السيولة وبيان سياسة الاستثمار من خلال تجنب التباينات في الميزانية العمومية.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، يُحدّد إطار إدارة الأصول والخصوم مؤشرات لرصد مخاطر سعر الفائدة والعملات والسيولة والتخفيف منها بينما يتطلب تنفيذ إطار إدارة الأصول والخصوم بعد ذلك خطوطاً توجيهية ونظماً ومعايير ملائمة، بما يشمل ضوابط للتعامل بفعالية مع مخاطر إدارة الأصول والخصوم . وسيتطلب ذلك تحديد المسؤوليات وبناء هيكل هرمي للحماية من تضارب المصالح وضمان التسيير السليم لهيكل أصول و خصوم البنك التجاري.

**1- إطار إدارة أصول وخصوم البنك التجاري ومناهجها:**

**1-1- أهداف إطار إدارة الأصول والخصوم في البنك التجاري:** يمكن حصرها في النقاط التالية:

-يحدد الإطار المقترح لإدارة الأصول والخصوم معايير من أجل الإدارة السليمة للمخاطر المالية، و يرسى مبادئ إدارة مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والعملات، وهي مخاطر متأصلة في أنشطة البنك ، بينما يعمل على المحافظة في الوقت نفسه على سلامته واستدامته الماليتين في الأجل الطويل.

-يزوّد الإطار الموظفين المعنيين بأنشطة إدارة أصول البنك وخصومه بأداة بنيوية لصنع القرار من أجل إدارة التباين بين خليط الأصول والخصوم في البنك بكفاءة تبعاً لخصائصها ( هيكل الشروط وأسعار الفائدة والعملات إلى جانب خصائص أخرى).

- ولأغراض هذا الإطار، تُغطي أنشطة إدارة الأصول والخصوم استثمار الموارد السائلة وجميع معاملات تمويل الديون التي تدعم عمليات البنك.

- ويهدف إطار إدارة الأصول والخصوم إلى الحد من الخسائر المحتملة الناشئة عن المخاطر المتصلة بإدارة الأصول والخصوم وفقاً لمدى تقبل البنك للمخاطر وبالتالي التقليل إلى أدنى حد ممكن من مقدار رأس المال المخصص للمخاطر غير الأساسية.

**1-2- مبادئ إطار إدارة الأصول والمخاطر :** وهي كالتالي :

-الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بالتزامات البنك ، أي التزاماته بتلبية طلبات سحب السيولة لعملائه والتزاماته بخدمة ديونه؛

-إدارة تركيبة عملات أصول البنك وخصومه إدارة ملائمة للحد من الخسائر الناشئة عن التقلبات أو الانخفاض السلبي في قدرته على التمويل؛

-حماية البنك من تقلبات أسعار الفائدة السوقية، من أجل الحد من تقلب إيرادات البنك وتجنب الانخفاض في رأس المال.

**1-3- مناهج رصد مختلف أنواع المخاطر:** يمكن حصرها في النقاط التالية :

 **أ- إدارة مخاطر السيولة :** خطر السيولة هو الخسارة المحتملة الناشئة عن عدم القدرة على الوفاء باحتياجات التدفقات النقدية في الوقت المناسب . ويتمثل الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السيولة في البنك في الاحتفاظ بالموارد السائلة الكافية لتمكينه من الوفاء بجميع احتياجات تدفقاته النقدية المحتملة المرتبطة بالتزاماته العادية التي يمكن التنبؤ بها بدون الحاجة غير المخططة لطلب تمويل إضافي من السوق النقدي أو سوق مابين البنوك.

كما يمكن لمخاطر السيولة أن تنشأ أيضاً عن عدم إمكانية تسويق استثمار ما، أي الاستثمار الذي لا يمكن بيعه بسهولة في الأسواق الثانوية بسعر معقول لتوليد السيولة الضرورية للوفاء بالالتزامات التعاقدية ومن عدم القدرة على تعبئة الأموال اللازمة لتمويل عمليات البنك وفي ضوء ما سبق، ستشمل إدارة السيولة في البنك أدوات الرصد اللازمة لتقييم مدى تغطية السيولة للعمليات التعاقدية الراهنة والمتوقعة، والجودة الائتمانية للأصول السائلة، ومدى توافر التمويل . وفيما يلي أدوات البنك الرئيسية لإدارة السيولة:

-سياسة السيولة التي تُحدد الحد الأدنى لمتطلبات السيولة التي يجب أن يحتفظ بها البنك من أجل الوفاء بالتزاماته حتى في أوقات الضغوط؛

-بيان سياسة الاستثمار الذي يضمن إدارة الأصول في محفظة الاستثمارات وفقاً لمبادئ الحفاظ على رأس المال ومبادئ السيولة؛

-تخطيط السيولة الذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط الاستراتيجي( إلى جانب عملية تخطيط رأس المال ) ، أثناء كل دورة من دورات تجديد الموارد من أجل ضمان مركز مناسب من حيث السيولة والتمويل على الأجل الطويل، وتحديد مصادر التمويل المحتملة، وضمان إمكانية تحقيق خطة التمويل المتصورة.

**ب- مخاطر أسعار الفائدة :** هي الخسائر المحتملة الناشئة عن التقلبات غير المواتية في أسعار السوقية . والهدف من إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنك هو الحد من مخاطر الخسائر الناشئة عن تباين المدة الزمنية بين الأصول ( محفظة الاستثمارات و محفظة القروض) والخصوم ( الأموال المقترضة). و تعتبر محفظة قروض البنك التجاري هي الأكثر عرضة لمخاطر أسعار الفائدة ، و يتم تسيير البنك لمخاطر أسعار الفائدة على النحو التالي:

-المواءمة قدر المستطاع بين أسعار فائدة أصول البنك والخصوم المرتبطة بها من أجل تدنئة الخسائر الناشئة عن مخاطر أسعار الفائدة؛

-إدارة محفظة الاستثمار وتحديد مستويات مستهدفة منخفضة المدة للتقليل إلى أدنى حد من تأثر تلك الاستثمارات بالتغييرات التي تطرأ على أسعار الفائدة؛

-استخدام مشتقات أسعار الفائدة قدر المستطاع للحد من تعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة؛

-تخصيص رأس المال على نحو يراعي مخاطر أسعار الفائدة المتبقية.

**المؤشرات الرئيسية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة** يمكن حصرها في النقاط الأساسية :

**- فجوة إعادة التسعير :** الفرق بين الأصول والخصوم التي سيعاد تحديد أسعارها في غضون مدة زمنية محددة؛

**-القيمة الاقتصادية لأسهم رأس المال :** حساسية القيمة الحالية الصافية للأصول والتدفقات النقدية الصافية للخصوم؛

-المدة والقيمة المعرضة للمخاطر والقيمة المشروطة المعرضة للمخاطر في محفظة الاستثمار.

**ث- مخاطر العملة :** ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة حدوث خسائر بسبب التغيرات في أسعار صرف النقد الأجنبي وتتعرض أسهم رأسمال البنك لمخاطر تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية، ولذلك تقيم الأصول والخصوم بعملات مختلفة.

* وتهدف إدارة العملة في البنك إلى تحقيق غرضين :

-حماية رأسمال البنك عن طريق الحد من تعرض البنك للخسائر الناشئة عن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات غير مواتية في قدرة البنك على عقد الالتزامات؛

-ضمان قدرة البنك على تغطية احتياجات تدفقاته النقدية المتوقعة بمختلف العملات التي يدير بها عملياته.

* **تسيير مخاطر العملة في البنك :** على النحو التالي:

**-**المواءمة قدر المستطاع بين عملة أصول البنك وما يرتبط بها من خصوم للحد من الخسائر الناشئة عن مخاطر أسعار الصرف؛

-استخدام مشتقات العملة للحد من تعرض البنك لمخاطر تقلبات أسعار الصرف؛

-رصد المركز الصافي للعملة في البنك ( الأصول المقيمة بعملة واحدة مخصوماً منها الخصوم المقيمة بتلك العملة ) في كل عملة مقابل العملة المرجعية والإبقاء على مركز العملة ضمن الحدود المسموح بها؛

-قدرة العملة على تغطية احتياجات التدفقات النقدية المتوقعة على الأجل القصير؛

-تخصيص رأس المال على نحو يراعي مخاطر العملة المتبقية.

**2 - اختبار القدرة على تحمل الضغوط** : يُشكل اختبار القدرة على تحمل الضغوط أداة مهمة لتقييم جوانب الهشاشة في إطار السيناريوهات المعاكسة الافتراضية. وتستخدم نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتقييم قدرة البنك على الصمود في مواجهة مجموعة من الصدمات المعاكسة وقياس آثارها. وتتطلب سياسة السيولة من حيث المبدأ، أن تكون سيولة البنك، في أي وقت من الأوقات، عاملاً إيجابياً قوياً لأصحاب المصلحة سواء داخل البنك أو خارجه. ويجب أن يجري البنك اختبار القدرة على تحمل الضغوط لتحديد ضغوط السيولة المحتملة ولضمان عدم خروج مستوى التعرض الحالي للمخاطر عن درجة تحمل المخاطر المنصوص عليها في سياسة السيولة.

كما يجب أن يستخدم البنك نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغوط لتعديل استراتيجياته وسياساته الخاصة بإدارة السيولة ووضع خطط احترازية فعالة. إضافة إلى إجراء البنك لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط دورياً بالاستناد إلى أشد صدمات أسعار الفائدة وأسعار العملة وتقلبات منحنى العائد البديل سواء من منظور أسعار الفائدة الصافية أو القيمة الاقتصادية لأسهم رأس المال.

 وتستخدم مجموعة من المؤشرات التكميلية لاختبار الضغط الناشئ عن مخاطر أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة.

**- القيمة الاقتصادية لأسهم رأس المال في حالات الضغوط :** قياس المستوى الذي يمكن أن تتغير عنده القيمة الحالية الصافية لأسهم رأس المال استجابة لسيناريو الضغوط؛

**- التغير في إيرادات الفوائد الصافية :**قياس المستوى الذي يمكن أن تتغير عنده الإيرادات الصافية من الفوائد في حال التعرض لضغوط.

**3- النظم وأدوات الرصد :** يجب على مدير العمليات المالية من أجل تحديد مخاطر إدارة الأصول والخصوم ورصدها والحد منها أن تكفل وضع نظام قوي لإجراء توقعات شاملة للتدفقات النقدية المحددة في إطار إدارة الأصول والخصوم من أجل التحوط لمخاطر السيولة وأسعار الفائدة والعملة .

وتجمع مديرية العمليات المالية بيانات موثوقة وكافية وملائمة لإجراء التوقعات ويتطلب جمع البيانات تعاوناً ودعماً من البنك برمته وتلتمس المديرية آراء مقدمي المعلومات وتتواصل معهم لفهم التدفقات النقدية الناشئة في مجالات أعمالهم، ثم تتفق معهم بعد ذلك على أفضل مصادر البيانات.

**4- منهجيات التوقع :** يمكن لشعبة خدمات الخزانة أن تختار استخدام طريقة لجمع البيانات بالاستناد إلى نموذج معين ( خبرة الصندوق في فهم الاتجاهات النشاط في الماضي) لتقدير التدفقات النقدية في المستقبل.

**5-التوحيد والاستعراض:** يجب تحديث نماذج التوقعات النقدية بانتظام واستكمالها بمعلومات جديدة واستعراضها على فترات كافية ويجب أن تظل شعبة خدمات الخزانة باستمرار على علم بالتحركات داخل بيئة التدفقات النقدية من أجل اتخاذ قراراتها على أساس آخر ما يستجد من معلومات.

**6-التسيير والمسؤوليات :** يكون وفق التسلسل التالي:

-تنشئ **إدارة البنك** هيكلاً تنظيمياً يكفل تسلسلاً واضحاً في المسؤوليات والمساءلة والإشراف وتحافظ على هذا الهيكل التنظيمي.

-**المجلس التنفيذي** سيُعرض الإطار المقترح لإدارة الأصول والخصوم على المجلس التنفيذي للعام.

- ويعيد إلى **لجنة مراجعة الحسابات** بمهمة تقديم الإطار المقترح وأي تعديلات تدخل عليه تقدم إلى المجلس التنفيذي للعام.

-وتستعرض **اللجنة الاستشارية للاستثمار والمالية** جميع التقارير والوثائق المتصلة بإدارة الأصول والخصوم

-وتتولى **دائرة العمليات المالية** المسؤولية عن الإدارة اليومية لمخاطر إدارة الأصول والخصوم.

-وتقع على **وحدة إدارة المخاطر** في دائرة العمليات المالية المسؤولية عن رصد مخاطر إدارة الأصول والخصوم في البنك وتقديم تقارير عنها إلى اللجنة الاستشارية للاستثمار والمالية.

- وتتولى **مصلحة المحاسبة والمراقب المالي** المسؤولية عن إصدار القوائم المالية للبنك التي تشكل الأساس لعملية تحليل إدارة الأصول والخصوم.